عمل المرأة غير مدفوع الأجر والتنمية المستدامة

"دراسة ميدانية في قرية مصرية"

د. رشا السيد احمد حموده

كلية الأداب-جامعة المنصورة

المستخلص:

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين، وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما تصاعد الاهتمام بها مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني، التي ساعدت على التخلص من نيران الاستعمار الذي سعى دائماً إلى تعضيد التخلف بالبلدان المختلفة ودعمه، حتى تظل مورداً للمواد الخام وسوقاً رائجة لتجارته، ومجالاً خصباً لاستثماراته . اختلف العلماء فيما بينهم حول غايات التنمية، وفي ضوء ذلك تعددت وتباينت أنماط التنمية ومستوياتها ، وتبلور مفهوم التنمية المستدامة في تقرير الأمم المتحدة في بيانها المعروف "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987م ، والذي أورد أشمل تعريف للتنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون استنفاذ مقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق وتلبية احتياجاتها، ومنذ ذلك الحين ونظر الباحثون والمفكرون والسياسيون إلى التنمية المستدامة باعتبارها غاية وأمل البشرية جمعاء.

نظراً لأهمية دور المرأة _ وبخاصة في البلدان النامية _ في المشاركة في عملية التنمية، وفي ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع المصري _ وهو أحد البلدان النامية _ وبخاصة منذ بداية العقد الأول في القرن الواحد والعشرين. من هنا جاء التفكير في هذه الدراسة، والتي تحاول أن ترصد دور المرأة في التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع الريفي.

الكلمات المفتاحية:الدراما ؛ اتجاهات ؛ الشباب ؛ العمل ؛ الإنتاج

Abstract:

The issue of development has captured the attention of scholars and thinkers, and development programs and plans have become the common denominator in all aspects of economic, social and cultural life in the countries of the world since the Second World War. Interest in it has also escalated with the escalation of independence and national liberation movements, which helped get rid of the fires of colonialism, which has always sought to reinforce and support backwardness in different countries, so that it remains a supplier of raw materials and a popular market for its trade, and a fertile field for its investments. Scholars differed among themselves about the goals of development, and in light of this, the patterns and levels of development varied, and the concept of sustainable development crystallized in the United Nations report in its well-known statement "Our Common Future" issued in 1987 AD, which included the most comprehensive definition of sustainable development as meeting the needs of current generations without Exhausting the ability of future generations to achieve and meet their needs, and since then researchers, thinkers and politicians have .looked to sustainable development as the goal and hope of all humankind

Given the importance of the role of women - especially in developing countries - in participating in the development process, and in light of the social, economic and political transformations that Egyptian society is going through - which is one of the developing countries - especially since the beginning of the first decade of the twenty-first century. Hence the thinking in this study, which attempts to monitor the role of women in sustainable development through their contribution in the social, economic and environmental fields of rural society.

key words Drama; trends ; Young ; the work ; Production

مقدمة:

يذكر العالم فانون F. Fanon في كتابه Toward the African Revolution الذي صدر عام 1970 بأنه لن تتحرر أفريقيا من خلال التنمية الميكانيكية للقوى المادية، ولكن يد الأفريقي وعقله هما اللذان سوف يدفعان ويحققان جدل تحرر القارة"(1). فإذا كانت التنمية تهدف بالدرجة الأولى إلى رفاهية البشر، وتلبيه حاجاتهم الأساسية، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم ، فإن التنمية في حد ذاتها لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم عناصر تحقيقها " فالناس هم الثروة الحقيقية للأمم"(2)، ومن ثم تتضح الأهمية الكبيرة للدور الذي تقوم به القوي البشرية ذاتها في عملية التنمية.

فالإنسان هو محور التنمية، التي تركز على توفير حقوقه الإنسانية، وصيانة كرامته المستمدة من الوفاء بحاجاته في الطعام والشراب والملبس والصحة والضمان الاجتماعي وحريته في التعبير، ومن خلال المشاركة في حركة مجتمعه وعمرانه، ويقتضي ذلك العمل على تنمية مختلف طاقاته البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والمهارية والإبداعية. وإذا كان الإنسان هو محور التنمية التي تستهدف تنمية طاقاته واستمتاعه بحقوقه، فإن الإنسان في الوقت ذاته هو محور التنمية، وفاعلها ومنظمها وسائسها ومطورها ومجددها ومبدع سياسات وإجراءات بديلة في تغيير نمط تلك التنمية، ومعدلات إنجازها الحالية(3)، فالإنسان هو هدف جهود التنمية وسياساتها.

---

(1) عبد الغفار محمد أحمد: في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان– مجموعة دراسات، القاهرة، مركز البحوث العربية والافريقية، 2000، ص142.

(2) Devid Wolch: The Human Development in there world. the world Bank,) 2016, p.154.

(3) حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007، ص16.

ويعد العنصر البشري مورداً مهماً لأي دولة تسعى للتنمية، لأنه أساس النشاط الإنتاجي ، وبه يمكن الإفادة من الموارد المادية كافة لأقصى درجة ممكنة، لهذا لا يرجع عدم تحقيق البرامج التنموية لأهدافها المنشودة لعدم توافر الموارد المادية بقدر ما يرجع إلى انعدام كفاءة واستثمار الطاقات البشرية بالمجتمع . ومن ثم فالموارد البشرية تعد من أهم عناصر العمل في أي مشروع ؛ سواء كان ذلك في مجالات الإنتاج المادي أو مجال الخدمات(1).

وإذا كان الحديث عن تكاتف القوى المجتمعية كافة من أجل إنجاح مخططات وبرامج التنمية، وهي العملية التي تم تأكيدها بالنسبة للبلدان المتقدمة، وهي بلدان قطعت في الأساس أشواطا طويلة في تجربة التنمية، فإن الأمر بالنسبة لمجموعة البلدان النامية، أو الفقيرة (والتي تُصنف تحت مسمى بلدان العالم الثالث) يصبح أشبه بالقدر المحتوم، فإذا ما أرادت تلك البلدان نشدان تنمية حقيقة يتمخض عنها الارتقاء بالحياة المجتمعية لسكانها كافة ، فإن ذلك لن يتأتى بأي حال من الأحوال دون تكاتف القوى المجتمعية كافة فيها، ومن أهم تلك القوى المرأة التي تمثل نصف المجتمع وتربي النصف الآخر.

ولخص مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عن المرأة فى يوليو 1985 مساهمة المرأة في التنمية والمعوقات التي تواجهها من خلال تأكيده: "أن المرأة نفذت فى الواقع ما يقرب من ثلثى العمل فى العالم، وتحصل فقط على عشر الدخل، وتمتلك أقل من 1% من إجمالي الثروة ككل، وإن مساهمة المرأة فى العمل لا تحظى بالتقدير فى كل أنحاء العالم، فالمرأة تهتم بتربية الأطفال ورعايتهم ، وتعتنى بالكبار والمرضى الذين لا يقدرون على العمل، وتنظيف المنزل، وتؤدى المهام نفسها خارج المنزل. تلك الأعمال لا توضحها الإحصاءات الرسمية، وفى معظم الدول الأفريقية ، فالمرأة هى التى تقوم

(1) محمد محمود محمد سرحان: تقويم مشروع الأنشطة الإنتاجية للسيدات المنتفعين بالأراضي الجديدة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي – دراسة ميدانية بمنطقة شرق الحفير بمحافظة الدقهلية. دورية الثقافة الشعبية، جامعة المنصورة، كلية الآداب، العدد 3، 2002، ص1227.

بالإنتاج الغذائى من خلال العمل الزراعى غير المأجور، بالإضافة إلى ذلك فإن المرأة فى كل أنحاء العالم مسئولة عن الأطفال والقيام بالعمل المنزلى؛ فضلاً عن أن عملية التحضر المستمرة جعلت مسئولية المرأة فى معظم الدول تزداد كل يوم فى حياتنا، فى حين استمر الذكور ممسكين بزمام السلطة السياسية والاقتصادية، بالرغم من أن حوالى 30% من المنازل فى العالم، وتقترب فى بعض الدول الأفريقية إلى 70% تدار من خلال المرأة"(1). ومما يثير الدهشة أيضاً أن عمل المرأة بوصفها زوجة وربة بيت لا يدخل فى إحصائيات الأنشطة الاقتصادية، رغم أنه يستهلك منها وقتا وطاقة لا يُستهان بهما، والأهم من ذلك أنه عمل له قيمته العالية بالنسبة للأسرة بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة، ومع ذلك فهو عمل بدون أجر، وهنا يبرز تناقض غير منطقى، فربة البيت لا تتلقى أجراً على رعاية أسرتها ومنزلها، ومع ذلك عندما تقوم امرأة أخرى بهذا العمل ، فهى تتلقى عنه أجراً، وبالإضافة إلى ذلك فإن ربة البيت التى تنوء بأعباء أسرة بأكملها تصنف من المجتمع بأنها "غير عاملة" ، ولهذا السبب نجد أنه فى المؤتمر العالمى الرابع للمرأة والتنمية ، الذى عُقد فى بكين عام 1995 قد ظهر الشعار الذى يردد أن "كل أم هى امرأة عاملة" بوصفة رد فعل لذلك الموقف غير المنصف تجاه ربات البيوت والأمهات، وكمحاولة لتقييم عادل لدورهن الرئيسى فى المجتمع(2) ومساهمتهن الفعالة في تحقيق التنمية المستدامة.

من هنا جاء تأكيد أهمية دور المرأة _ وبخاصة في البلدان النامية _ في المشاركة في عملية التنمية، وفي ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع المصري _ وهو أحد البلدان النامية _ وبخاصة منذ بداية العقد الأول في القرن الواحد والعشرين. من هنا جاء التفكير في هذه الدراسة، والتي تحاول أن ترصد

(1) محمد ياسر الخواجة: علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولي، 1998، ص111.

(2) مديحة محمد السفطي: مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع، د.ن، ص74.

دور المرأة في التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمع الريفي.

أولاً– مشكلة الدراسة :

استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين، وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما تصاعد الاهتمام بها مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطني، التي ساعدت على التخلص من نيران الاستعمار الذي سعى دائماً إلى تعضيد التخلف بالبلدان المختلفة ودعمه، حتى تظل مورداً للمواد الخام وسوقاً رائجة لتجارته، ومجالاً خصباً لاستثماراته . اختلف العلماء فيما بينهم حول غايات التنمية، وفي ضوء ذلك تعددت وتباينت أنماط التنمية ومستوياتها(1)، وتبلور مفهوم التنمية المستدامة في تقرير الأمم المتحدة في بيانها المعروف "مستقبلنا المشترك" الذي صدر عام 1987م ، والذي أورد أشمل تعريف للتنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون استنفاذ مقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق وتلبية احتياجاتها(2)، ومنذ ذلك الحين ونظر الباحثون والمفكرون والسياسيون إلى التنمية المستدامة باعتبارها غاية وأمل البشرية جمعاء.

ولقد اهتمت العديد من الدراسات والبحوث ببحث آليات تحقيق التنمية المستدامة منذ ذلك الوقت، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ركزت دراسة محمد عبداللطيف (2001) على بحث التنمية المستدامة والتخطيط البيئي للمجتمعات الريفية الجديدة في المناطق الصحراوية المستصلحة في مصر، ومدى تحقيقها للأهداف القومية المنشودة في الجذب السكاني من الوادي والدلتا للمساهمة في إعادة توزيع السكان بشكل عادل ،

(1) كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط1، القاهرة، دار المعارف، 1993، ص56.

(2) محمد محمود حسن: دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة، مرجع سابق، ص21.

وترتيب النسق العمراني بشكل متوازن وتحقيق الإصلاح الاقتصادي للدولة(1)، وناقشت دراسة محمد محمود (2002) دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة في الأردن(2)، وركزت دراسة على عطية (2004) على دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة(3)، أما دراسة نوزاد عبدالرحمن (2006) فأشارت إلى أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي ، فحسب ، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية والبيئية، حيث إن الاهتمام بالتنمية المستدامة ما زالت دون الطموح(4). ودراسة محمد صديق (2009) تعد التعليم العامل الرئيسي من بين عوامل أخرى لتحقيق التنمية المستدامة بأشكالها وأبعادها المختلفة، وذلك إذا ما افترضنا أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان، وينبغي أن يصل إلى جميع أفراد المجتمع متناغماً مع بقية الوسائط والتكنولوجيات الأخرى(5)، وأوضحت دراسة عبدالله أبو حيرة (2012) أن العالم أصبح بحاجة ملحة إلى تنمية مستدامة ومتوازنة تركز على مبدأ الوقاية بدلا من العلاج(6).

(1) محمد عبداللطيف: التنمية المتواصلة والتخطيط البيئي للمجتمعات الريفية الجديدة في المناطق الصحراوية. مجلة كلية الهندسة بجامعة المنيا، المجلد 20، العدد1، يوليو 2001، ص ص173-185.

(2) محمد محمود حسن: دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة – دراسة حالة الأوقاف في الأردن، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2002.

(3) على عطية مسعود: التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها. مجلة كلية التجارة، جامعة اسيوط، مجلد 21، العدد36، يونيو 2004، ص ص86-99.

(4) نوزاد عبدالرحمن: التنمية المستديمة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة وتحديات المستقبلية. مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، العدد 125، 2006، ص102.

(5) محمد صديق محمد حسن: التعليم والتنمية المستدامة. مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، السنة 38، العدد 168، 2009، ص ص74-90.

(6) عبدالله أبو حيرة: البيئة والتنمية المستدامة. مجلة كلية الآداب بجامعة طرابلس، العدد 21، ديسمبر 2012، ص ص13-26.

وناقشت دراسة أحمد حمدان (2016) أحد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة نظرا لما يترتب عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل ، والتي تؤثر على الواقع المعاش للأفراد من جهة ، كما قد تؤثر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى(1)، ودراسة أحمد محمد عبدالغني (2018) والتي حاولت استكشاف أدوار المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة(2)، وأوضحت دراسة بوشتي الخزان وصالح البراري (2018) أن الانتقال إلى تنمية مستدامة يعتمد إلى حد كبير على عامل الاستقرار الجيوسياسي وتوفير الأمن(3)، وأشارت ورقة محمد قطب (2019) إلى الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في التنمية المستدامة من خلال دورها في نشر الوعي والمعرفة حول تلك التنمية(4)، ودراسات أخرى لا يستع المجال لذكر تفاصيلها.

والباحثة في الدراسة الراهنة تركز على المرأة باعتبارها تمثل نصف المجتمع، والمحرك الفاعل في أنشطة وعمليات التنمية وبرامجها ويلاحظ أنه في الدول النامية ما زالت مساهمات المرأة في برامج التنمية وعملياتها وخططها دون المستوى المطلوب ؛ نظراً لما ترسب في بناء المجتمع وثقافته من قيم وعادات وتقاليد ربما تعيق المرأة وتقف في وجهها أمام مساهتمتها التنموية المنشودة نحو الرقي بالمجتمع إلى حالة أفضل.

(1) أحمد حمدان محمد: الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين بالقاهرة، العدد 55، يناير 2016، ص ص202-233.

(2) أحمد محمد عبدالغني: الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة – دراسة استكشافية في قرية مصرية، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، مجلد 78، العدد 3، ابريل 2018، ص ص155-210.

(3) بوشتى الخزان وصالح البراري: البيئة والتنمية المستدامة باليمن. مجلة مقاربات ، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد 32، 2018، ص ص41-54.

(4) محمد قطب: دور الإعلام في التنمية المستدامة. مجلة العربي للدراسات الاعلامية، المركز العربي للأحاث والدراسات الاعلامية، العدد1، ابريل 2019، ص243.

وتركز الباحثة في الدراسة الراهنة على مساهمة المرأة الريفية في التنمية المستدامة من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: ما حقيقة دور عمل المرأة غير المدفوع في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الريفي؟ ويمثل هذا التساؤل الموضوع الأساسي الذي تدور حوله الدراسة الحالية. فمقولة المرأة نصف المجتمع، ليست عبارة أدبية تُردد في المحافل دون أن يكون لها تجسيد واقعي، أو دون أن يكون لها مؤشرات واقعية تجسد تلك الحقيقة، وما الدور التنموي للمرأة في المجتمع إلا أحد أهم تلك المؤشرات، التي تدلل على الدور الفاعل للمرأة ؟ والذي يجعل منها بجدارة نصف المجتمع، وهو نصف فاعل ومؤثر وتنموي ، وليس خاملاً ومهمشاً.

وعلى ذلك فإن هذه الدراسة تبحث في قضية الدور الذي يلعبه مساهمة المرأة في العمل غير مدفوع الأجر في تنمية المجتمع الريفي، وهو الدور الذي يتجسد واقعًيا من خلال الأدوار المختلفة التي تمارسها المرأة في المجتمع الريفي، وتتعدد تلك الأدوار لتشمل تقريبا مجالات الحياة، غير أننا في تلك الدراسة سوف نركز الضوء علي ثلاثة مجالات أساسية تشارك المرأة الريفية من خلالهما بدور أساسي في تنمية المجتمع والنهوض به، وهو المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والمجال البيئي؛ حيث إن تلك المجالات تمثل الجوانب الأساسية للتنمية المستدامة.

ثانياً– أهمية الدراسة :

– ما أكدته الإحصائيات الرسمية فيما يتعلق بحجم شريحة المرأة في المجتمع، والتي تمثل نصف عدد سكان المجتمع، والمربِّي للنصف الآخر.

– أهمية الموضوع محل البحث، وقلة الدراسات التي أجريت عليه في مجتمع الدراسة_ حسب علم الباحثة

– ما يمكن أن تخلص إليه الدارسة من نتائج تساعد على وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات ، والتي يمكن أن تسهم في زيادة معدل مشاركة المرأة في التنمية المستدامة ، وبخاصة في صعيد مصر.

– يمكن الإفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في وضع سياسات ثقافية من شأنها تحسين نشر ثقافة التنمية لدى المرأة.

ثالثاً– الأهداف والتساؤلات:

– أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على الأدوار التنموية لعمل المرأة الريفية غير مدفوع الأجر، وتحت إطار هذا الهدف العام ثمة أهداف فرعية ، وهي:

1– التعرف علي الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية في تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعها.

2– التعرف علي الأنشطة الاجتماعية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية ، وعلاقة تلك الأدوار بالتنمية المستدامة.

3– التعرف على الأنشطة البيئية غير المدفوعة الأجر للمرأة الريفية ، وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

4– التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه عمل المرأة ومشاركتها في التنمية المستدامة في الريف المصري.

ب– تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيس مؤداه: التعرف على أدوار المرأة الريفية غير مدفوعة الأجر ، وعلاقتها بالتنمية المستدامة؟ وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

1– ما الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة الريفية مساهمة منها في التنمية المستدامة لمجتمعها؟

2 – ما الأدوار الاجتماعية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة الريفية ، والتي تسهم من خلالها في التنمية المستدامة لمجتمعها؟

3 – ما الأنشطة البيئية غير مدفوعة الأجر التي تؤديها المرأة الريفية ، والتي تسهم من خلالها في التنمية المستدامة لمجتمعها؟

4- ما أهم الصعوبات التي تواجه عمل المرأة ومشاركتها في التنمية المستدامة في الريف المصري؟

رابعاً- الإطار النظري للدراسة:

1- مفاهيم الدراسة:

(أ) مفهوم التنمية:

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والمفكرين، وقد دلل البعض على فكرته عن التنمية من خلال بعض المؤشرات والمقاييس الاقتصادية ، باعتبار أن التنمية مجرد تنمية اقتصادية. ولكن سرعان ما أدرك الباحثون ، وتزايد الاعتراف بينهم بأن مثل هذه المؤشرات ليست إلا مؤشرات بسيطة ، بل هي مضللة في تصور فكرة التنمية، وبخاصة بعدما أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن التنمية تنطوي على جوانب اجتماعية بالمعنى الأوسع لهذه الكلمة، والحقيقة أن التنمية تشتمل بالضرورة على كل جوانب المجتمع وثقافته(1).

ولقد عرَّفها جاكوب فينر Jacob Vener بأنها هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادي، يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة للمجتمع ، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع(2). وعرفها هوبهوس L. T. Hobhouse بأنها، مفهوم شامل ومعقد، حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج، بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ، ووفرة في الخدمات لكل مواطن(3)، كما عرفتها هيئة

(1) على عبد الرازق جلبي: علم اجتماع السكان. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص361.

(2) حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص44.

(3) كمال التابعي: تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. ط1، القاهرة، دار المعارف, 1993، ص ص17-18.

الأمم المتحدة "بأنها عمليات مخططة تستهدف تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية الموجودة في المجتمع ، ثم وضع الخطط الملائمة وتنفيذها بهدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والحضاري لأهالي المجتمع وأفراده مع ضرورة مشاركتهم في هذه العمليات من بدايتها إلى نهايتها"(1).

ويعرَّف "محمد شفيق" التنمية بأنها، "عمليات مخططة وموجهة، تحدث تغييراً في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده. من خلال مواجهة مشكلات المجتمع، وإزالة العقبات، وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع ، والرفاهية والسعادة للأفراد"(2). ويرى عبد الهادي الجوهري أن التنمية هي، النمو المدروس على أسس علمية، والتي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء ؛ أكان تنمية شاملة ومتكاملة أم تنمية في أحد الميادين الرئيسية(3). كما يعرفها سعد طه بأنها انبثاق ونمو كل الإمكانات والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن(4).

ويرى عبد المنعم بدر أن التنمية هي"العملية التي ينتج عنها زيادة فرص حياة life chances بعض الناس في مجتمع ما دون نقصان فرص حياة البعض الآخر في الوقت نفسه ، والمجتمع نفسه "(5). ويرى محمد عاطف غيث أنها التحريك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال أيديولوجية معينة

(1) طلعت مصطفى السروجي: التنمية الاجتماعية – من الحداثة إلى العولمة. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث،2009، ص ص15-16.

(2) محمد شفيق: التنمية الاجتماعية – دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. ط3، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000، ص12.

(3) عبد الهادي الجوهري: أسس علم الاجتماع. ط10، الإسكندرية، المكتبة الجامعية, 2002, ص 246.

(4) سعد طه علام: التنمية والمجتمع. القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007، ص218.

(5) عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص9.

لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة يرغب الوصول إليها(1).

ويلخص عبدالعزيز بديوي تعريف التنمية بأنها عملية تغيير اجتماعي مخطط يقوم بها الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلى وضع أفضل ؛ بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، فهي تعني الانتقال بالمجتمع من وضع ثابت إلى ما هو أعلى وأفضل وأحسن(2).

ومما سبق يمكن القول بأن التنمية لا تعني نموًا فحسب، أو مجرد زيادة في الإنتاج الاقتصادي في مجتمع معين، بل إنها تضم إلي جانب العامل الاقتصادي _ وهو عامل أساسي ورئيسي في المفهوم _ جوانب مختلفة من المجتمع، من اجتماعية وسياسية وثقافية وصحية وغيرها من الجوانب التي تتعلق بحياة الإنسان في المجتمع، ومن ثم فإن النظرة السليمة لمفهوم التنمية، لابد أن تكون نظرة شاملة كلية، تأخذ في الاعتبار الأبعاد السابق الإشارة إليها كافة ، وعدم التركيز علي البعد الاقتصادي، وهو تركيز اتسمت به مرحلة محددة من مراحل تطور المفهوم، وقت أن كان المعيار الاقتصادي هو الأساس الفاعل في قياس درجة تطور المجتمع وتقدمه.

(ب) التنمية الريفية:

بالنظر إلى أن موضوع الدراسة الراهنة يدور حول الدور التنموي للمرأة في المجتمع الريفي، فلا بد من التعرض لمفهوم التنمية الريفية. والتنمية الريفية هي عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يقوم به أبناء المجتمع الريفي بمنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية ، بما

(1) محمد شفيق: التنمية والمشكلات الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص ص15-16.

(2) عبدالعزيز على بديوي: فعالية برامج التنمية المحلية في ضوء الألفية الثالثة للتنمية – دراسة ميدانية بقرية العقال القبلي. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،2013، ص ص31-32.

يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهة أخرى(1).

وعرَّف عبدالباسط محمد حسن التنمية الريفية بأنها مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث في المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ، ووفق سياسة اجتماعية محددة ، وخطة قومية واقعية مرسومة ، وتتخذ مظاهرها في سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي ، وفي تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والكهرباء والرعاية الاجتماعية اعتماداً على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن ، وفي أقصر وقت مستطاع(2).

كما تُعرَّف التنمية الريفية بأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تُنفذ لإحداث تغيير اجتماعي ريفي مرغوب ؛ نتيجة لتطوير بيئة المجتمع الريفي وتنظيمة وموارده المتاحة وتنميتها إلى أقصى حد مستطاع ، والاعتماد على الجهود المحلية والحكومية المتناسقة على أن يكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة المشكلات الموجودة بهذا المجتمع نتيجة لهذه العمليات(3).

ولعل أهم الملاحظات التي يمكن رصدها على التعريف السابق، هو إشارته إلي عنصر المشاركة، باعتباره عنصراً فاعلا وأساسيا في مفهوم أو عملية التنمية – على اعتبار أن التنمية تُعدُّ في حد ذاتها عملية تستهدف أفراد المجتمع – فالإنسان بوجه عام كائن اجتماعي يسعى دائما لإيجاد علاقات مع الآخرين ، ويعني هذا أن

(1) ناجي بدر ابرهيم: علم الاجتماع الريفي، د.ن ، د.ت، ص245.

(2) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية. الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997، ص ص93-95.

(3) ناجي بدر ابرهيم: علم الاجتماع الريفي. ص245.

المشاركة جزء فطري من تكوين الإنسان البيولوجي، إلا أن ظروف المجتمع وسماته، قد تكون عاملا فاعلا أو معوقا في مشاركة الإنسان في هذا المجتمع.

(ج) التنمية المستدامة:

الاستدامة Sustainability تعني أن الجيل القادم يستحق نفس فرصة التمتع بالرفاهية التي نتمتع بها الآن، وهو حق أساسي آخر يجعل الاستدامة عنصراً من عناصر التنمية البشرية(1).

ويُعدُّ مؤتمر ستوكهولم في سنة 1972م حول البيئة الإنسانية الذي نظمته الأمم المتحدة والذي ناقش لأول مرة القضايا البيئية وعلاقاتها بالفقر وغياب التنمية في العالم امتداداً لظهور مصطلح التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، حيث ورد استخدام هذا المصطلح لأول مرة في تقرير اللجنة المتحدة للبيئة والتنمية (United Nations Commission for Environnement and Development) الصادر سنة 1987م المعنون بـ: "مستقبلنا المشترك"، والذي عرَّف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها في المستقبل(2)، وترى اللجنة أن الفقر أمرُ لا مفر منه، ولذلك تتطلب التنمية المستدامة تلبية الاحتياجات الأساسية لتحقيق تطلعاتهم من أجل حياة أفضل ، فالعالم الذي يعاني من الفقر سيكون دائما عرضة للكوارث البيئية. كما أن ارتفاع النمو السكاني يُصعِد من الضغط على الموارد

(1) Mahbub ul haq; Reflections On Human Development. New York, Oxford University Press, 1995, P.18.

(2) Jeffrey D. Sachs; The age of sustainable development. New York: Columbia University Press, p.5.

الطبيعية، وبالتالي فالتنمية المستدامة تتطلب تناسقاً بين حجم السكان والنمو الاقتصادي بمراعات الإمكانيات المتغيرة للنظام الأيكولوجي(1).

وتُعَّرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تؤمَّن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها(2).

ويُستخدم مصطلح "التنمية القابلة للاستدامة" للتعبير عن "السعي لتحقيق نوعاً من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة. وهذا يعني ألا تُعرَّض العمليات التي يتم بواسطتها تلبية حاجات الناس، قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها وإشباعها للخطر(3).

ولا تختلف التعريفات التي قدَّمت في مفهوم التنمية المستدامة عن الأطر السابقة ، ومنهاتعريف (على مسعود) (4) وتعريف (معتز عبد الفتاح)(5) وتعريف (خلود رشيد)(6) وتعريف (طلعت السروجي وفؤاد حسين)(1)وتعريف (مراد ناصر) (2) وتعريف (حسين الطاهر) (3).

(1) سمية رمدوم: التنمية المستدامة – مقاربة مفاهيميه. أعمال المؤتمر العلمي الدولي "الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، مارس 2017، ص2.

(2) إبراهيم عيسوي: التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. ط2، القاهرة، دار الشروق، 2001، ص34.

(3) نجلاء عبدالحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع. جامعة بنها، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016، ص177.

(4) على عطية مسعود: التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها. مجلة كلية التجارة، جامعة اسيوط، مجلد 21، العدد36، يونيو 2004، ص88.

(5) معتز بالله عبدالفتاح: التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية – رؤية قطاع من الشباب العربي. القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2011، ص12.

(6) جلود رشيد: آليات وركائز التنمية المستدامة. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجزائر، العدد 28، 2018، ص146.

وتسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ؛ منها تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، واحترام البيئة الطبيعية، وتعزيز وعي السكان بمشكلات البيئة وتحقيق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد. (4)

وتتكون التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد أساسية(5) ؛ وهي: البعد الاقتصادي ، والذي يعنى به استمرارية وتعظيم الرفاهية الاقتصادي، والبعد البيئي ، ويركز على مراعاة الحدود البيئية، والبعد الاجتماعي ويركز على كون الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي.

ويمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية للتنمية المستدامة في أنها(6): التوازن بين التنمية والبيئة، والتخطيط السليم المبني على التوازن بين احتاجات السكان وإمكانيات المجتمع المتاحة، والمشاركة الشعبية لجميع أفراد المجتمع، وحسن الإدارة والمساءلة، والتضامن بين الفئات الاجتماعية والعدالة الاجتماعية.

---

(1) طلعت مصطفى السروجي وفؤاد حسين: التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة. جامعة حلوان، مركز توزيع ونشر الكتاب الجامعي، 2002، ص347.

(2) مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، العدد 26، يونيو 2010، ص7.

(3) حسين ابن الطاهر: التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص460.

(4) حسين ابن الطاهر: التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012، ص461.

(5) باتر محمد على: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص189.

(6) فتيحة طويل: التنمية المستدامة عملية للتغير الاجتماعي. أعمال المؤتمر العلمي الدولي "الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة" مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح بالأردن، مارس 2017، ص ص8-9.

في ضوء كل ذلك نخلص إلى أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية؛ بل هي تشمل كل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية ، وتقوم بها إنها تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني ، وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

(د) مفهوم العمل والعمل غير المأجور:

حاذ مفهوم العمل على مداخل متتعددة في محاولة تعريفه ، فالبعض تناوله بوصفه مصدراً للحصول على الدخل ، وتكوين الثروة في المجتمع. كما يعد نشاطاً يحدد هوية الفرد، ويكسب الأفراد المكانة الاجتماعية في مجتمعاتهم(1)، في حين ركز البعض الاخر عليه باعتباره "نشاطاً يؤدي مقابل أجر أو عائد نقدي"، يستبعد أي نشاط إنساني لا يشتمل علي قيم السوق(2)، ومن هذه التعريفات تعريف واطسون Watson للعمل بأنه ممارسة الأعمال التي تمكِّن الناس من الاستمرار في المعيشة داخل البيئة التي تحيط بهم(3). ويعِّرفه تورنر B. S. Turner بأنه مجموعة من المهام التي يقوم الناس بتطبيقها لإنتاج السلع ، أو تقديم الخدمات من أجل الحصول على الأجر(4)، وهي تعريفات تقتصر على مفهوم نمط العمل المأجور فقط.

(1) شيماء عماد: أنماط العمل وأثرها على العلاقات الاجتماعية – دراسة على عينة من العاملين بجامعة أسيوط. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016، ص4.

(2) اعتماد محمد علام وآخرون: قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري. (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 2007)، ص ص22-23.

(3) طلعت إبراهيم لطفي: الخدمة الاجتماعية العمالية.(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2007)، ص274.

(4) B. S. Turner: “The Cambridge Dictionary of Sociology”, New York: Cambridge University Press, 2006, P.676.

بينما وضع البعض تعريفات أكثر شمولية لمفهوم العمل ، باعتباره الجهد المبذول من أجل انتاج شيء نهائي، فهو الأنشطة الموجهة نحو إنتاج السلع وتقديم الخدمات مقابل أجر يتقاضاه العامل من ذلك، فهو وسيلة لتوليد الدخل(1). حيث يرى حمدالله الكيلاني أن العمل نشاط منتج مثمر، وتكون الأنشطة المبذولة فيها المجهودات الجسمية أو العقلية أو المشتركة، وتؤدى هذه الأنشطة إما فرد أو جماعة، أما المقابل أو العائد الذي يحصل عليه الفرد مقابل نظير قيامه بالأنشطة المطلوبة ، قد يكون ماديا أو معنويا(2).

أما مفهوم العمل غير المأجور The Unpaid Labour، فلم يظهر هذا المصطلح على المستوى المحلي أو العالمي إلا في كتابات قليلة، بينما ظهر له مرادفات في الكتابة الأخرى التي تناولته بوصفها مرادفاً للعمل الخدميOmestic labour أو العمل المنزلي House Work أو بمعني العمل التطوعي ؛ حيث ذهبت سارة ديلامونت Sara Delamont إلى أن عمل المرأة غير المأجور ينحصر في شكلين من أشكال العمل هما: العمل المنزلي والعمل التطوعي Voluntary Work ، ويتمثل العمل المنزلي من وجهة نظرها ، بأنه ذلك العمل الذي يلصق بكل النساء على مختلف طبقاتهن وأعمارهن سواء كن صغيرات أم كبيرات، متزوجات أو غير متزوجات، فقيرات أم ميسورات، منجبات أو غير منجبات، يعملن أولا يعملن، حتى بين الأزواج الذين يريدون أن يكسروا حدة التقسيم التقليدي للعمل ، فإن مسئولية العمل المنزلي تكون في جانب المرأة أكثر من الرجل. أما الشكل الآخر من أشكال العمل غير المأجور، فيتمثل في العمل التطوعي، وهو عبارة عن أعمال تؤديها المرأة

(1) Edgar F. Borgatta, and Rhonda J. V. Montgomery (eds.); "Encyclopedia of Sociology". Second Edition, New York: Macmillan Reference USA, 2000, P.3261.

(2) حمد الله احمد الكيلانى: الاتجاهات السياسية لعمال الصناعة وأثرها على التنمية في مصر. (رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعه أسيوط: كليه الآداب، قسم الاجتماع، 2001)، ص64.

بدون أجر أحياناً، وفي بعض الأحيان الأخرى تؤديها بأجر بسيط أو عيني، وذلك في إطار المنظمات غير الرسمية(1).

وتعرِّفه علياء شكري بأنه العمل الذي تؤديه المرأة الريفية داخل المنزل أو خارجه، ويتمثل في العمل الذي يدخل في نطاق أنشطة – مثل العمل المنزلي، والزراعة ورعاية الأطفال، وإصلاح الأشياء والعناية بالمنزل ... إلخ، كما أن لهذه الأنشطة قيمة اقتصادية يمكن حسابها(2)، وهكذا فالعمل غير مدفوع الأجر يتضح ارتباطه الشديد بمفهوم المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في التنمية المستدامة.

التعريف الإجرائي لمفهوم عمل المرأة غير المأجور:

في ضوء ما سبق يمكن للباحثة أن تشير إلى المؤشرات التالية ، باعتبارها مؤشرات إمبريقية لمفهوم العمل غير المأجور للمرأة الريفية:

– العمليات الإنتاجية السلعية كافة ، والتي تشمل الكثير من أوجه النشاط الذي تقوم به المرأة الريفية مثل : " تحضير الطعام وتوفير الوقود ورتق الملابس وطهي الطعام وصناعة الخبز وصناعة منتجات الألبان ، وتربية الدواجن وصناعة السماد البلدي والبيع داخل المنزل والحياكة والعمل في الزراعة والبيع والشراء بالسوق وطحن الغلال.

– عمليات إنتاجية غير سلعية مثل : نقل وتوفير المياه وتنظيف الملابس ورعاية الأطفال وتنظيف أماكن الحيوانات وشراء لوازم البيت والإشراف المنزلي .

– أنشطة اجتماعية مثل : تعليم الفتيات الحياكة أو التطريز والمساهمة في برامج محو الأمية و أنشطة ذات طابع سياسي مثل : عضوية المجالس القروية أو المحلية.

– العمل العام التطوعي ؛ مثل : المشاركة في عضوية المؤسسات الخيرية والإشراف على مكاتب تحفيظ القرآن أو محو الأمية أو المساهمة فى الإنفاق عليها .

(1) سماح عبدالغني عبدالعزيز: التغير الاجتماعي والأنماط الجديدة للعمل غير المأجور للمرأة الريفية. مجلة فكر وإبداع اصدار رابطة الأدب الحديث، الجزء 82، 2014، ص517.

(2) علياء شكري وآخرون: المرأة في الريف والحضر – دراسة لحياتها في العمل والأسرة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص27.

– والأنشطة والممارسات للمحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك وصيانة الموارد البيئية.

2– التراث البحثي لقضايا المرأة:

يزخر التراث البحثي بالعديد من الدراسات التي اهتمت بدور المرأة في تحقيق التنمية من خلال المساهمة الفعالة في عملياتها وبرامجها، ومن تلك الدراسات دراسة علي فهمي "دور المرأة في المجتمع"(1) حيث حاول من خلالها التعرف علي الجهود النسائية في العمل الاجتماعي الشعبي، وهو العمل الذي يعد ركيزة أساسية في العملية التنموية. ودراسة رجاء عبدالودود "دور المرأة المصرية العاملة فى التنمية الاجتماعية"(2) التي هدفت إلى التعرف على تأثير دور المرأة العاملة فى بعض قضايا التنمية الاجتماعية، والتي أوضحت أن معظم العاملات لديهن اهتمام بالمجال العام الاجتماعي والسياسي ، بينما ربات البيوت غير مهتمات به. كما أوضحت أن هناك علاقة طردية بين خروج المرأة للعمل ، ودورها فى تنمية مجتمعها متمثلاً فى تنشئة أبنائها على القيم والمبادئ مثل الاعتماد على النفس، والمساواة بين الجنسين فى المعاملة كذلك تعويدهم على احترام الملكية العامة واحترام الوقت والإيمان بالعمل. أما دراسة سلوى عبدالحميد "دور المرأة فى عمليات التنمية الريفية"(1) فألقت الضوء على مدى مشاركة المرأة الريفية فى مجالات التنمية الريفية المختلفة، وبينت الدراسة أن الأمية هى أخطر المشكلات التى تعوق المرأة الريفية عن أدائها لدورها على الوجه

(1) علي فهمي: دور المرأة في المجتمع. من خلال الجهود النسائية في العمل الشعبي , المجلة الاجتماعية القومية , المجلد الثاني عشر , العدد الأول , يناير 1975 , ص ص 181 – 199

(1) رجاء عبد الودود: دور المرأة المصرية العاملة فى التنمية الاجتماعية. دراسة ميدانية على قرية ومدينة بمحافظة المنيا, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1980.

(1) سلوى عبد الحميد الطويل : دور المرأة فى عمليات التنمية الريفية – دراسة ميدانية فى إحدى قرى مركز بلقاس، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب – الدراسات الإنسانية ، 1979.

الأكمل فى مجتمعها وأسرتها. كما كشفت أن تعليم الزوجة يؤثر على اتجاهها نحو ترشيد الاستهلاك وتنظيم الدخل الأسرى وتوزيعه، وتقبل الاشتراك فى أية مشروعات تطوعية بالقرية.

وأشارت دراسة نادية شفيق "دور المرأة في التنمية"(1)، إلى التعرف على نوعية النساء اللاتي يشاركن في التنمية الريفية والدوافع الكامنة خلف مشاركتهن والمؤثرات المختلفة التي قد تعوقهن عن المشاركة.

أما دراسة رقية عبداللاه "أثر القيم الريفية على دور المرأة الريفية العاملة فى مجتمع المصنع"(1)، فركزت على مدى تأثير القيم الريفية التى تعتنقها المرأة الريفية العاملة على دورها فى مجتمع المصنع، حيث أثبتت الدراسة وجود اختلافات بين العاملات الريفيات والعاملات الحضريات فى إيمانهم بقيم المساواة الاجتماعية مع الرجال. كما ترتفع نسبة العاملات اللاتى توافقن على الغياب عن العمل لأداء متطلبات المنزل بين الريفيات عنها بين الحضريات. مما يوضح أن القيم تجاه الأسرة أقوى بالنسبة للعاملات الريفيات عنها بين العاملات الحضريات.

ودراسة هنية محمد "العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة في تنمية المجتمع"(2)، التي هدفت إلى التعرف على بعض العوامل الاجتماعية التي تعوق مشاركة المرأة في تنمية المجتمع، حيث كشفت نتائج الدراسة أن العينة لديها اعتقاد

---

(1) نادية شفيق العطار: دور المرأة في التنمية– دراسة ميدانية مطبقة علي قرية المنوات محافظة الجيزة , المجلة الاجتماعية القومية , العدد 1 , 2 , يناير _ مايو 1981 , ص ص 161 – 171

(1) رقية عبد اللاه محمد حردان : أثر القيم الريفية على دور المرأة الريفية العاملة فى مجتمع المصنع – دراسة ميدانية فى بعض مصانع صعيد مصر ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة أسيوط،1987.

(1) هنية محمد أحمد قاسم: العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة فى تنمية المجتمع . دراسة ميدانية على عينة من العاملات بمدينة جهينة . محافظة سوهاج . رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم اجتماع، 1994.

بأن مكانة المرأة أقل من مكانة الرجل، وأن المجتمع ينظر إلى المرأة على أنها أقل من الرجل، كما أوضحت أن من حق البنت أن تتعلم مثل الولد، ولكن ليس من حقها اختيار شريك حياتها مثل الرجل ، وذلك بسبب العادات والتقاليد، وأن المرأة لا تعرف أن تحدد مستقبلها، ولا تعرف أن تختار ما هو في مصلحتها. كما كشفت أن هناك علاقة بين تعليم المرأة ومشاركتها في برامج وعمليات التنمية.

ودار موضوع دراسة سحر أحمد خليفة (1)حول العمل التطوعي في القرية على اعتبار أن للمرأة دورا مهمًا في المجتمع المصري عموما سواء في الريف أو الحضر، حيث كشفت الدراسة أن للمرأة القروية دورا فاعلا وبارزا في مجال العمل التطوعي. كما يذكر للمرأة القروية أنها عكست مشكلات بيئتها من خلال تفاعلها مع البرامج التي وضعتها الوحدات المحلية القروية الأمر الذي فرض علي هذه الوحدات المحلية والقروية إعادة توجيه أهدافها وبرامجها وفق متطلبات البيئة القروية. كما كشفت الدراسة عن أن وسائل الإعلام قد أعطت الرائدات الريفيات دافعا كبيرا في تفهم مشكلات مجتمعهن .

أما دراسة أماني حامد إبراهيم(2) فاهتمت بعمل المرأة الريفية غير المأجور داخل الريف المصري، وقد اهتمت بصفة خاصة بتقييم نقدي للعمل غير المأجور للمرأة الريفية، وذلك من خلال تقدير الوقت المنفق في أداء الأنشطة ، سواء التي تُؤدي داخل المنزل أو خارجه ؛ فضلا عن حساب تكلفة العمل غير المأجور نقدًّيا. هذا وقد حددت الدراسة مجموعة من الأهداف ؛ تمثلت في تفنيد بعض المفاهيم التي تنظر إلى عمل المرأة غير المأجور على أنه عملا غير منتج ، لأنه لا يدخل في اقتصاديات السوق ، وتهدف الدراسة أيضا إلى تأكيد الدور الاقتصادي لهذا العمل ، وتحسين

(1) سحر أحمد محمد خليفة: العمل التطوعي للمرأة في الريف، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1992.

(2) أماني حامد ابراهيم حسن: العمل غير المأجور لربة البيت ودوره في تنمية اقتصاديات الأسرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية البنات، جامعة عين شمس، 1995.

صورة المرأة في الدوائر الرسمية العالمية ، وإبراز مكانها على خريطة العمل داخل الإحصاءات الرسمية والتعدادات . وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج على النحو التالي : يمكن لأعمال المرأة التي تؤديها داخل المنزل وخارجه بدون أجر أن تؤتي ثمارها ، وتحقق أفضل النتائج الإيجابية في المستقبل. إن إنتاج المرأة المنزلي والحقلي يمكن أن يتحول من إنتاج معيشي أو تبادلي في السوق إلى إنتاج للسوق العالمي، ويحقق تراكما في رأس المال. إن عمل المرأة غير المأجور يمكن أن يتحول إلى عمل منتج بكل المقاييس ، وأن تشارك في توفير الناتج القومي إذا ما تم التخطيط له على أسس وقواعد علمية سليمة.

هذا وقد قامت عزه مصطفي "فى دراستها تحليل سوسيولوجي للأدوار الوظيفية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية"(1)، بالتعرف على الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها المرأة الريفية المصرية ، فضلا عن رصد الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية المصرية في الحياة العامة.

وتكشف دراسة فاطمة علي حول "برامج التنمية الريفية وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية"(2)، أن برامج التنمية في الريف اليمني لها دورها في حدوث تنمية ، وتقدم له، والتعليم يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر الحياة وأداة أساسية للتنمية. كما كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تقف حائلاً أمام برامج التنمية في الريف اليمني.

(1) عزه مصطفي السعيد سلامة: تحليل سوسيولوجي للأدوار الوظيفية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في بعض مجالات التنمية بقريتين من قري محافظة الدقهلية. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة المنصورة، 1997.

(2) فاطمة علي عبد الله عباس: برامج التنمية الريفية وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية دراسة اجتماعية تطبيقية لقرى تهامة. رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، 2003.

أما دراسة هند محمد "الثقافة الريفية ومشاركة المرأة في التنمية" (1)، فكشفت عن العلاقة بين الثقافة الريفية ، ووضع المرأة في المجتمع الريفي، حيث دلت المعالجات الإحصائية على أن هناك علاقة قوية بين المستوى التعليمي لمفردات عينة الدراسة فى الريف والحضر ونوع الخلفة المفضلة، وأوضحت الدراسة الميدانية أن الغالبية من المبحوثات سواء في الريف أو الحضر لا يوافقن على المثل القائل " اللي خلفته بنات شقي للممات "، وكشفت الدراسة الميدانية أن نصف العينة تقريباً يعتقدن أنه ليس هناك تفرقة بين الولد والبنت في المعاملة، وأكدت الدراسة الميدانية أن الغالبية العظمى من المبحوثات سواء في الريف أو الحضر يوافقن على تعليم البنت مثل الولد.

أما بالنسبة لدراسة مرفت صدقى، "دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية في ظل الأهداف الإنمائية للألفية بمحافظة أسيوط"(2)، فاستهدفت التعرف على طبيعة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية في ظل الأهداف الإنمائية للألفية، والتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ، وبعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية، وإدراك المبحوثات لمفهوم بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية، والتعرف على الحلول المقترحة من قبل المبحوثات لحل تلك المشكلات؛ حيث اتضح وجود علاقة معنوية عكسية عند مستوى 0.01 بين متغير عمر المبحوثة، ودرجة الانفتاح الثقافي، ومشكلة العنف ضد المرأة، وكانت العلاقة عكسية عند مستوى 0.01 بين متغير درجة العلاقات الاجتماعية ومشكلة الفقر؛ بينما كانت العلاقة عكسية بين متغير عمر

(1) هند محمد المأمون: الثقافة الريفية ومشاركة المرأة في التنمية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.

(2) مرفت صدقى عبد الوهاب السيد: دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية في ظل الأهداف الإنمائية للألفية بمحافظة أسيوط. مجلة كلية الزراعة، بجامعة المنصورة، المجلد2، العدد 8، سنة 2011، ص ص949-973.

المبحوثة ومشكلة البطالة ، بينما كانت طردية بين عمر المبحوثة وتعليمها ومشكلة الأمان الاقتصادي لها، وكانت عكسية مع مشكلة الزواج المبكر.

خامسًا– الإجراءات المنهجية:

(1) منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات:

في إطار الطرح السابق لموضوع الدراسة فضلا عن مجموعة الأهداف التي تسعي الدراسة إلي تحقيقها، وفي إطار التساؤلات التي تثيرها الدراسة، فإن تلك الدراسة تصنف في نطاق الدراسات الوصفية، ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على منهج المسح الاجتماعي باعتباره واحداً من أهم المناهج التي تستخدم في الدراسات الوصفية , فضلا عن استخدام المنهج الإحصائي.

أما عن أداة جمع البيانات فقد اعتمدت الدراسة على أداة أساسية ، وهي أداة الاستبيان، حيث قامت الباحثة بتصميم استمارة استبيان، تحتوي على عدد من الأسئلة تغطي القضايا والتساؤلات العامة التي سبق، وأثارتها الدراسة.

(2) مجتمع الدراسة وعينته:

أجريت الدراسة الميدانية على إحدى قرى محافظة الدقهلية وهي قرية البدالة، وهي إحدى قرى دلتا مصر وتتبع مركز المنصورة, محافظة الدقهلية. وهي قرية صغيرة هادئة تمتد لطول 950 متر على ضفاف النيل (فرع دمياط)، في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة المنصورة ، وتبعد عنها قرابة الستة كيلومترات.

طول البلدة هو 1 كم وعرضها 950 متر (في الجزء الأعرض منها) وترتفع مقدار 5 متر عن سطح البحر.يحدها من الغرب نهر النيل فرع دمياط، من الشرق ترعة المنصورية وطريق المنصورة دمياط الشرقي، من الجنوب قرية الخيارية ومن الشمال قرية البرامون.1

1) الوحدة المحلية لقرية البدالة.

وقامت الباحثة بتطبيق الدراسة الميدانية علي عينة قوامها 334 مفردة ، وقد راعت الباحثة تنوع مفردات الدارسة من حيث : السن والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية. وذلك لكي تضمن أن تأتي العينة معبرة قدر الإمكان عن المجتمع الأصلي.

(3) أدوات الدراسة:

اعتمدت الباحثة بشكل أساسي في الحصول على البيانات وتسجيلها على استمارة الاستبيان، حيث قامت الباحثة بتصميمها ومرت عملية التصميم بالمراحل التالية:

1- وضع الاستمارة في شكلها الأولى (المبدئي)، وقد أفادت الباحثة كثيرا من الدراسات السابقة، ومنها دراسة أيمن أحمد وسحر محمد (2015) والتي دارت حول بناء دليل لقياس وعي الريفيين بممارسات التنمية المستدامة في ريف محافظة الشرقية(1)، ودراسة سماح عبدالغني (2014) "التغير الاجتماعي والأنماط الجديدة للعمل غير المأجور للمرأة الريفية(2).

2- الأداة في شكلها النهائي: اشتملت أداة جمع البيانات في شكلها النهائي على أربعة أجزاء، يضمن الجزء الأول البيانات الأولية لعينة الدراسة، وشمل خمسة تساؤلات تدور حول الحالة الاجتماعية والسن والحالة التعليمية ومتوسط الدخل الشهري ومصدر الدخل، واشتمل الجزء الثاني على مقياس للأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية، وتكون من 20 عبارة، أما الجزء الثالث من الاستمارة، فيتكون من مقياس للأدوار الاجتماعية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر، وتكون من 25 عبارة أما الجزء الرابع ، فخصصته الباحثة للأدوار والممارسات البيئية لعمل المرأة الريفية غير مدفوع الأجر، وتكوَّن من 32 عبارة.

---

(1) ايمن أحمد وسحر محمد: محاولة لبناء دليل لقياس وعي الريفيين بممارسات التنمية المستدامة في ريف محافظة الشرقية. مجلة كلية الزراعة بجامعة المنصورة (J. Agric. Econom. and Social Sci.,)، المجلد 6، العدد 12، ص ص2121-2151.

(2) سماح عبدالغني عبدالعزيز: التغير الاجتماعي والأنماط الجديدة للعمل غير المأجور للمرأة الريفية. مجلة فكر وإبداع اصدار رابطة الأدب الحديث، الجزء 82، 2014، ص517.

3- صدق الأداة:

أ- الصدق الظاهري: تم عرض المقياس على عدد من المتخصصين من ذوي الاهتمام بموضوع البحث، وبلغ عددهم (5)، وقد أسفرت هذه العملية عن بعض الملاحظات قامت الباحثة بإجرائها على المقياس، وتمثلت في التالي:

إعادة صياغة بعض عبارات المقياس نظرا لعدم وضوحها.

حذف بعض العبارات لكونها غير ذات صلة بالموضوع.

إضافة بعض العبارات التي لم تنتبه الباحثة إلى أهميتها.

هذا وقد أبقت الباحثة في النهاية على العبارات التي تعدت نسبة الاتفاق عليها 90% من قبل المحكمين الخمسة .

ب. صدق الاتساق الداخلي: اعتمدت الباحثة على قياس صدق الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson's R) بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس، وأوضحت النتائج أن أغلب معاملات الارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوي 0.01، فقد تراوحت هذه القيم بين 52% و 86%.

4- ثبات المقياس:

وللتأكد من ثبات المقياس تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha. كما يوضح الجدول التالي التالي:

جدول (4) ثبات ألفاكرونباخ لمقياس المشاركة السياسية للمسنين

المتغيرات	الفاكرونباخ
الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر	0.972
الأدوار الاجتماعية غير مدفوعة الأجر	0.892
الأدوار البيئية غير مدفوعة الأجر	0.944
الدرجة الكلية للمقياس	0.936

بلغت معاملات ألفاكرونباخ قيمة تتراوح بين 0.892 إلى 0.972، وهي قيم جيدة للثبات، وبهذا تعد القيم جيدة للاعتماد على الأداة من ناحية الثبات.

سادسًا- نتائج الدراسة الميدانية:

استهدفت الدراسة الراهنة الوقوف على المساهمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لعمل المرأة غير المأجور في مجال التنمية المستدامة من خلال ما تقوم به من أنشطة وممارسات مختلفة، ذات مردود تنموي على مستوى الساحة المجتمعية التي تمارس من خلالها هذه الأدوار، وفيما يلي نستعرض أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة الميدانية:

1- خصائص وسماتها عينة الدراسة:

جدول رقم (5) يوضح توزيع العينة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
الحالة الاجتماعية	أ	أعزب	92	27.5
	ب	متزوج	221	66.2
	ج	مطلق	8	2.4
	د	أرمل	13	3.9
المجموع			334	100
المستوى التعليمي	أ	غير متعلم	24	7.1

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
السن	أ	أقل من 25	142	42.5
	ب	من 25 لأقل من 40	107	32
	ج	40 أقل من 55	59	17.7
	د	55 سنة فأكثر	26	7.8
المجموع			334	100
الدخل	أ	أقل من 500 جنيه	41	12.3

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
	ب	يقرأ ويكتب	31	9.3
	ج	تعليم أساسي	151	45.2
	د	تعليم ثانوي	83	24.9
	هـ.	تعليم جامعي فأعلى	45	13.5
	المجموع		334	100
مصدر الدخل الشهري	أ	وظيفة حكومية	74	22.2
	ب	وظيفة في القطاع الخاص	13	3.9
	ج	أجرة العمل اليومي	63	18.9
	د	من ريع التجارة	39	11.7
	هـ.	من ريع الأرض والمواشي	15	4.5
	و	معاش او مساعدة	16	4.8

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
	ب	500 جنيه –	39	11.7
	ج	1500 جنيه –	61	18.3
	د	2500 فأكثر	68	20.3
	هـ	غير مبين	125	37.4
المجموع			334	100

الخصائص		المتغيرات	العدد	النسبة
		من الحكومة		
	ز	لا أعمل (ربة منزل)	114	34
		المجموع	334	100

الخصائص	المتغيرات	العدد	النسبة

1- توزيع عينة الدراسة بحسب الحالة الاجتماعية: تبين من نتائج الدراسة أن 66.2% من العينة من المتزوجات، وأن 27.5% من جملة العينة من العزاب، في حين بلغت نسبة الأرامل 3.9%، ونسبة المطلقات داخل العينة 2.4% من جملة العينة.

2- توزيع عينة الدراسة بحسب السن: أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن 42.5% من العينة تقع أعمارهن في الفئة العمرية أقل من 25 سنة، وأن 32% تقع أعمارهن بين 25 :40 سنة، وأن 17.7% من العينة تقع أعمارهن بين 40 :55 سنة، وأخيراً يأتي مَنْ أعمارهن تقع في الفئة العمرية من 55 سنة، فأكثر حيث بلغت نسبتهم 7.8% من جملة العينة.

3- توزيع عينة الدراسة بحسب المستوى التعليمي: أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن 45.2% من أفراد العينة من الحاصلات على التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي). يلي ذلك نسبة 24.9% من حملة المؤهل المتوسط (الثانوي أو الدبلوم)، فضلاً عن ذلك يوجد 13.5% من الجامعيات الحاصلات على تعليم جامعي وفوق جامعي، بينما كان هناك 9.3% ممن يقرأون ويكتبون (الحاصلين على شهادة محو الأمية أو المتسربين من التعليم الابتدائي). بينما بلغت نسبة الأميين داخل العينة 7.1% من جملة العينة.

4- توزيع عينة الدراسة بحسب متوسط الدخل الشهري: أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن 37.4% من أفراد العينة من غير مبينات الدخل الشهري. بينما أشارت 20.3% من جملة العينة حصولهن على دخل شهري أكثر من 2500 جنيه، وأشارت 18.3% من جملة العينة أنهن من متوسطات الدخل حيث يقع متوسط دخلهم الشهري بين 1500 إلى أقل من 2500 جنيه، وأشارت 11.7% أنهن يقع متوسط دخلهم الشهري في الفئة من 500 : 1500 جنيه شهرّيا، وأخيرا أشارت 12.3% من جملة العينة أنهن يقع متوسط دخلهن الشهري في فئة الدخل المنخفض أقل من 500 جنيه شهرياً.

5- توزيع عينة الدراسة بحسب مصدر الدخل: أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن النسبة الغالبة من عينة الدراسة 34% لا تعمل (ربة منزل)، وفي المقابل أشارت 22.2% من أفراد العينة أنهن يعملن في وظائف حكومية، وأشارت 18.9% منهن أن مصدر دخلهن الشهري هو العمل الأجري باليومية، وأشارت11.7% من جملة العينة أن مصدر دخلهن يعتمد على التجارة، وأكدت 4.8% أن مصدر دخلهن يعتمد على المعاشات والمساعدات الحكومية التي تقدمها الحكومة لهن، وأشارت 4.5% منهن أن مصدر دخلهن يعتمد على منتجات الألبان والدواجن والبيض الناتجة عن تربية الحيوانات والماشية بالمنزل، وأشارت 3.9% منهن أنهن يعملن بوظائف في القطاع الخاص.

(2) الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية:

لم يعد محل للنقاش أو الجدال تأكيد أهمية الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع بوجه عام، والمجتمع الريفي على وجه الخصوص، فالمرأة الريفية، شريكة للرجل في كل شيء، فهي تشاركه نشاطه وهمومه والظروف كافة التي يمر بها، وتعمل معه في الحقل جنبا إلى جنب، وتقوم بالكثير من الأدوار التي يقوم بها الرجل. وقد حرصت الباحثة هنا أن ترصد أهم الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة

الريفية في مجتمع الدراسة، وهي الأدوار ذات العائد التنموي، سواء على المستوى الميكرو، فيما يتعلق بالمرأة ذاتها أو أسرتها، أو المستوى المكرو، فيما يتعلق بالمستوي المجتمعي الذي تعيش فيه. وقد رصدت الباحثة هذه الأدوار من خلال المقياس الأول في استمارة الاستبيان، وجاءت النتائج كما هو واضح في الجدول التالي:

جدول رقم (6) الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية

	الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
أ- العمليات الإنتاجية السلعية:					
1	صناعة الخبز	888	2.66	0.588	3
2	صناعة منتجات الألبان	885	2.65	0.590	4
3	تربية الدواجن	948	2.84	0.369	1
4	تربية الماشية	932	2.79	0.408	2
5	صناعة السماد البلدي	874	2.62	0.691	6
6	البيع داخل المنزل (بقالة- ملابس ...)	873	2.61	0.618	7
7	أعمال التريكو وشغل الإبرة	801	2.40	0.828	9
8	الذهاب للسوق لشراء السلع بسعر الجملة	820	2.46	0.765	8
9	أعمال مساعدة للزوج في مهنته أو عمله	880	2.63	0.688	5
ب- العمليات الإنتاجية غير السلعية:					
10	إعداد الطعام (الطبخ)	991	2.97	0.179	1
1	تنظيف الملابس وغسل الأواني	975	2.92	0.350	2

1					
12	رعاية الأطفال والإشراف المنزلي	792	2.37	0.813	5
13	قضاء حاجات الزوج	855	2.56	0.681	4
14	رعاية المرضي والمسنين بالأسرة	970	2.90	0.391	3
ج- عمليات ترشيد الانفاق الأسري:					
15	تخزين المواد الغذائية لوقت الحاجة	913	2.73	0.475	1
16	تخصيص جزء من النقود للظروف الطارئة	866	2.59	0.761	2
17	تخصيص جزء من الدخل للمناسبات الاجتماعية	849	2.54	0.608	3
18	تشجيع الأبناء على الإدخار من مصروفهم	842	2.52	0.713	4
19	الإستفادة من العروض على السلع للتوفير	822	2.46	0.609	6
20	استخدام الاجهزة الحديثة لتوفير الوقت والجهد	827	2.48	0.599	5
المتوسط العام للأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر		2.63			

توضح بيانات الجدول السابق مجموعة من المؤشرات الدالة على المساهمات الفعالة التي تقوم بها المرأة الريفية في الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة، حيث تصنف

هذه المساهمات في ثلاثة مجالات اقتصادية أساسية، وهي، العمليات الإنتاجية السلعية، والعمليات الإنتاجية غير السلعية، وعمليات ترشيد الاستهلاك والإنفاق العائلي، وفيما يلي نوضح النتائج التي كشفت عنها الدراسة الميدانية فيما يخص كل مجال منها كما يلي:

أ- العمليات الإنتاجية السلعية:

حرصت الباحثة على التعرف على الدور الذي تقوم به النساء من أفراد عينة الدراسة، فيما يتعلق بالعمليات المتعلقة بالإنتاج السلعي، وهو الإنتاج الذي يرتبط في الغالب بالسلع الموجهة إلى السوق، أو تلك التي يمكن تسويقها سواء داخل المنزل أو من خلال سوق القرية. وتشير نتائج الجدول السابق أن كل العمليات الإنتاجية السلعية غير مدفوعة الأجر تمارسها المرأة في مجتمع الدراسة بصفة مستمرة، حيث إن جميع مؤشرات العمليات الإنتاجية السلعية غير مدفوعة الأجر حصلت على متوسط حسابي مرتفع (أكبر من 2.34 درجة من ثلاث درجات)، وهو ما يوضح الدور الفاعل للمرأة في تحقيق الأمن الاقتصادي للأسرة، ويمكن ترتيب هذه الأعمال غير مدفوعة الأجر طبقاً لنتائج الدراسة كما يلي:

1- أعمال تربية الدواجن، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.84 درجة، والانحراف المعياري .0.369

2- أعمال تربية الماشية وحيوانات المزرعة، بمتوسط حسابي 2.79 درجة، وانحراف معياري .0.408

3- أعمال صناعة الخبز، بمتوسط حسابي 2.66 درجة وانحراف معياري .0.588

4- أعمال صناعة منتجات الألبان، بمتوسط حسابي بلغ 2.65 درجة وانحراف معيارير .0.590

5- أعمال مساعدة للزوج في مهنته أو عمله، بمتوسط حسابي بلغ 2.63 درجة، وانحراف معياري .0.688

6- صناعة السماد البلدي، بمتوسط حسابي 2.62 وانحراف معياري 0.691.

7- أعمال التجارة من داخل المنزل (بقالة – ملابس ...)، بمتوسط حسابي 2.61 وانحراف معياري .0.618

8- الذهاب للسوق لشراء السلع بسعر الجملة، بمتوسط حسابي 2.46، وانحراف معياري .0.765

9- أعمال التريكو وشغل الإبرة، بمتوسط حسابي 2.40، وانحراف معياري 0.828. ويلاحظ على الأنشطة السابقة، أن غالبيتها مرتبط بحياة الريف بوجه عام، سواء فيما يتعلق بتربية الدواجن أو الماشية، أو صناعة منتجات الألبان أو صناعة السماد البلدي. هذا فضلا عن بعض الأنشطة الأخرى التي حظيت أيضاً بتقدير أفراد العينة، مثل البيع داخل المنزل، والحياكة. وتكشف هذه الأنشطة ومساهمة أفراد العينة فيها عن تنوع العمليات الإنتاجية التي تقوم بها المرأة الريفية، ولكنه تنوعاً يرتبط في الغالب بنمط والحياة الريفية وطبيعتها التي يعيشها سكان الريف على وجه العموم.

ب- العمليات الإنتاجية غير السلعية:

إن العمليات الإنتاجية غير السلعية، وإن كانت غير موجهة للسوق، إلا أن مردودها التنموي وعائدها التنموي لا يقل أهمية ، ولا خطورة عن العمليات الإنتاجية السلعية التي توجه إلى السوق، نظرا لما يترتب على هذه الأدوار والعمليات من نتائج مهمة وخطيرة، تنعكس بطريقة غير مباشرة على أداء الأسرة الريفية بوجه عام، بل يمكن اعتبارها المحدد والمسئول الرئيسي عن الدور التنموي للمرأة بوجه عام، وقد كشف تحليل نتائج الجدول السابق عن حصول تلك الأدوار على وزن نسبي مرتفع بين أفراد العينة (أكبر من 3.4 درجة من ثلاث درجات) مما يعني أن هذه الأدوار تمارس بصفة مستمرة في مجتمع الدراسة من جانب المرأة، ويمكن إعطاء صورة بسيطة عن تلك الأدوار المهمة من خلال المؤشرات التالية التي كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية:

1- إعداد الطعام (الطبخ)، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.97 درة والانحراف المعياري .0.179

2- تنظيف الملابس وغسل الأواني، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.92 درجة والانحراف المعياري .0.350

3- رعاية المرضى والمسنين بالأسرة، بمتوسط حسابي 2.90 وانحراف معياري 0.391.

4- قضاء حاجات الزوج، بمتوسط حسابي 2.56 وانحراف معياري .0.681

5- رعاية الأطفال والإشراف المنزلي، بمتوسط حسابي 2.37 وانحراف معياري .0.813

وتُظهر البيانات السابقة تنوع الأنشطة غير السلعية التي تقوم بها المرأة في المجتمع الريفي، وهي أنشطة تتصل في الغالب بدور المرأة في محيط الأسرة، وعلى الرغم من أن هذه الأنشطة غير سلعية، فإنها ترتبط بطريقة أو بأخرى بالجانب الاقتصادي للأسرة، من ناحية أن عدم قيام المرأة بهذه الأنشطة قد يتطلب ضرورة توفير بديل للقيام بها، وهو ما يجعل لنشاط المرأة في هذه المجالات جانب اقتصادي ذات عائد تنموي على الأسرة بدون شك.

ج- عمليات ترشيد الإنفاق الأسري:

لعل واحدة من أهم النتائج التي تؤكدها عليها الدراسات السابقة في مجال المرأة بوجه عام أن المرأة أصبحت شريك أساسي للرجل داخل الأسرة، وفي مجالات عديدة، منها الإنفاق على الأسرة بوجه عام، ويتخذ الإنفاق صور عديدة، مثل الإنفاق على تعليم الأبناء ورعايتهم الصحية والمشاركة في نفقات الطعام والشراب والملبس ... إلخ، وليس هذا فقط فالمرأة باعتبارها المسئول الأول عن الاستهلاك والإنفاق العائلي هي التي تقوم بعمليات ترشيد الإنفاق الأسري أيضاً، وهي عملية هامة تسهم بدور فعال في تحقيق التنمية المستدامة ، التي تستهدف المحافظة على الموارد وتنميتها للأجيال القادمة، وقد اهتمت الباحثة هنا برصد دور المرأة الريفية في ترشيد الإنفاق داخل الأسرة بوجه عام، وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عن ذلك الدور الفعال والمساهمة الإيجابية للمرأة في عمليات ترشيد الإنفاق العائلي، والذي حول هذا الادخار إلى

استثمار تشارك فية المرأة في تنمية أسرتها وأسهم في زيادة الأمان الاقتصادي للأسرة الريفية، وقد حصلت جميع مؤشرات هذا الدور على وزن نسبي مرتفع أيضاً بين عينة الدراسة (أكبر من 3.4 درجة)، ويمكن الإشارة إلى تلك المساهمة للمرأة في ترشيد الإنفاق في المؤشرات التالية:

1- تخزين المواد الغذائية لوقت الحاجة، حصل على متوسط حسابي 2.73 درجة وانحراف معياري .0.475

2- تخصيص جزء من النقود للظروف الطارئة، بمتوسط حسابي 2.59 وانحراف معياري .0.761

3- تخصيص جزء من الدخل للمناسبات الاجتماعية، بمتوسط حسابي 2.54 وانحراف معياري .0.608

4- تشجيع الأبناء على الادخار من مصروفهم، بمتوسط حسابي 2.52 وانحراف معياري .0.713

5- استخدام الأجهزة الحديثة لتوفير الوقت والجهد، بمتوسط حسابي 2.48 وانحراف معياري .0.599

6- الإفادة من العروض على السلع للتوفير، بمتوسط حسابي 2.46 وانحراف معياري 0.609.

وتكشف لنا طرق ترشيد الانفاق السابق عرضها، والتي تقوم بها المرأة، عن الدور التنموي المهم للمرأة في المجتمع الريفي، حيث تقوم المرأة بعملية الادخار، وتوجهه إلى الأسرة، ولذلك معنى أو مردود تنموي كبير، فكل تلك السبل تؤمِّن حياة الأسرة، وتقيها من الوقوع في الأزمات والعوز، فما تدخره المرأة في صورة أموال تضعها في البيت أو تضعه في البنك أو تشتري به ذهب، يصبح بمثابة رصيد استراتيجي، تلجأ إليه الأسرة وقت الحاجة.

(3) الممارسات الاجتماعية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر:

لا يمكن التعرف عليى الدور التنموي للمرأة في المجتمع بوجه عام , دون التعرف على الأدوار الاجتماعية المختلفة التي تقوم بها المرأة في هذا المجتمع ، فإذا كان من عمل المرأة أو نشاطها الإنتاجي السلعي وغير السلعي له مردود تنموي على المستوي الاقتصادي ، فإن للأدوار الاجتماعية التي تقوم بها المرأة مردوداً تنمويًا لا يقل في أهميته عن المردود الناتج عن نشاطها الاقتصادي ، ومن هنا كان اهتمام الباحثة برصد الأدوار الاجتماعية للمرأة في مجتمع الدراسة , وهو ما يتضح من خلال عرض النتائج التالية:

جدول رقم (7) موقف عينة الدراسة من ممارسة الأدوار الاجتماعية غير مدفوعة الأجر

	الأنشطة الاجتماعية غير مدفوع الأجر	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
أ- الاهتمام بالأبناء وتربيتهم (أنشطة اجتماعية داخل الأسرة):					
1	أساعد أبنائى أو أخواتي على استذكار دروسهم	848	2.54	0.651	1
2	اخطط دائماً للانتفاع بوقت الفراغ مع اسرتي	741	2.22	0.777	8
3	أوازن بين أوقات المذاكرة وأوقات الراحة	705	2.11	0.833	9
4	اشجع أبنائى أواخواتي على التعاون والعمل الجماعى	746	2.23	0.772	7
5	اشجع أبنائى على العمل خيري والتنموى	749	2.24	0.774	5
6	اجنب ابنائي العادات الضارة وأعاقبهم	771	2.31	0.721	4

	عليها				
7	أشجع أبنائى فى الاعتماد على أنفسهم	825	2.47	0.696	2
8	أعود ابنائي على احترام المواعيد والإلتزام	747	2.24	0.736	6
9	اشجع أبنائي للذهاب الى المكتبات والنوادي	631	1.89	0.753	10
10	أعاقب أبنائى على أى سلوك غير مرغوب فيه	796	2.38	0.687	3
ب- المشاركات والأنشطة الاجتماعية (أنشطة اجتماعية خارج الأسرة):					
11	خدمة القرية وتجميلها	725	2.17	0.844	5
12	فض المنازعات بين الأهل والجيران بالقرية	738	2.21	0.83	4
13	حضور الأفراح والمآتم للأقارب وأهل القرية	771	2.31	0.73	1
14	تبادل الزيارات الاجتماعية مع أهل القرية	749	2.24	0.77	2
15	المساهمة فى بناء المساجد والمدارس	694	2.08	0.845	8
16	المساهمة فى عمليات تحسين ونظافة القرية	708	2.12	0.848	6
17	الإشتراك فى حملات تنموية بالقرية كمحو الأمية	682	2.04	0.726	11
1	تقديم المساعدة للجيران وقت الحاجة	742	2.22	0.697	3

8					
19	تقديم التبرعات النقدية والعينية للفقراء	689	2.06	0.794	9
20	العمل مع جمعية خيرية تخدم القرية	706	2.11	0.778	7
21	حضرو الندوات الاجتماعية والسياسية	685	2.05	0.817	10
22	مشاركة أهالي القرية في بحث المشاكل الاجتماعية وطرق حلها	678	2.03	0.679	12
23	الاتصال بالمسئولين لمتابعة وسرعة حل المشكلات بالقرية	657	1.97	0.784	14
24	اشارك في الانتخابات والاستفتاءات	676	2.02	0.68	13
25	عضوية حزب سياسي	643	1.93	0.717	15
المتوسط العام للأدوار الاجتماعية غير مدفوعة الأجر		2.17			

تكشف نتائج الجدول السابق أن المرأة الريفية قوة اجتماعية مستترة، تؤثر في جميع جوانب المجتمع، حيث إنها تقوم بدور فعال داخل الأسرة وخارجها، ويمكن عرض هذا الدور الاجتماعي غير مدفوع الأجر للمرأة الريفية من خلال التطرق لدورها في الاهتمام بالأبناء وتربيتهم، ودورها في المشاركة المجتمعية، وذلك كما يلي:

أ- الاهتمام بالأبناء وتربيتهم (أنشطة اجتماعية داخل الأسرة):

تعد مشاركة المرأة في تنشئة الأبناء وتربيتهم من الأدوار الرئيسية التي تقع عليها في المجتمع الريفي، الذي ما زال يُعلي من قيم الذكورة، حيث يُنظر للرجل باعتباره سيد

المنزل ومصدر دخله، والمرأة باعتبارها مربية للأطفال ومشرفة عليهم، ورغم أن غياب المرأة عن المنزل يجعل الرجل يحتاج إلى من يقوم بتلك الأعمال، ويدفع له الأجر (يذهب بالطفل لدور حضانة لرعايته، يحضر مدرساً خصوصيّاً لأبنائه ...) فإن المجتمع ما زال يهضم حق المرأة في ذلك المجال ، ويقلل من شأنها، وقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية عن قيام المرأة :العديد من الأنشطة الاجتماعية غير مدفوعة الأجر داخل الأسرة، يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- أساعد أبنائى أو إخواتي على استذكار دروسهم، بمتوسط حسابي 2.54 وانحراف معياري 0.651.
- أشجع أبنائى فى الاعتماد على أنفسهم، بمتوسط حسابي 2.47 وانحراف معياري 0.696.
- أعاقب أبنائى على أى سلوك غير مرغوب فيه، بمتوسط حسابي 2.38 وانحراف معياري 0.687.
- أجنب أبنائي العادات الضارة وأعاقبهم عليها، بمتوسط حسابي 2.31 وانحراف معياري 0.721.
- أشجع أبنائى على العمل الخيري والتنموى، بمتوسط حسابي 2.24 وانحراف معياري 0.774.
- أعِّود أبنائي على احترام المواعيد والالتزام، بمتوسط حسابي 2.24 وانحرف معياري 0.736.
- أشجع أبنائى أوإخواتي على التعاون والعمل الجماعى، بمتوسط حسابي 2.23 وانحراف معياري 0.772.
- أخطط دائماً للانتفاع بوقت الفراغ مع أسرتي، بمتوسط حسابي 2.22 وانحرف معياري 0.777.
- أوازن بين أوقات المذاكرة وأوقات الراحة، بمتوسط حسابي 2.11 وانحراف معياري 0.833.

– أشجع أبنائي للذهاب إلى المكتبات والنوادي، بمتوسط حسابي 1.89 وانحرف معياري 0.753.

ويلاحظ على النتائج السابقة أن مشاركة المرأة داخل الأسرة لا يقتصر على مجال تعليم الأبناء أو المعيشة، بل إن النتائج الميدانية أكدت أن مساهمة المرأة تمتد أيضا إلى المساهمة في نشر القيم الايجابية الدافعة لعجلة التنمية المستدامة من خلال غرس قيم المحافظة على الوقت والالتزام وتنشئة الطفل على تجنب السلوكيات الضارة بالبيئة والمجتمع وتعليمه الصح من الخطأ.

ب– المشاركات والأنشطة الاجتماعية (أنشطة اجتماعية خارج الأسرة):

إلى جانب الدور الاقتصادي التنموي الذي تقوم به المرأة، والذي كشفت عنه النتائج السابقة في مؤشر الأدوار الاقتصادية، وهو دور يمارس في حدود أو نطاق الأسرة ، ثمة أدوار أخرى لها الصفة نفسها تمارسها المرأة الريفية على المستوى المجتمعي الذي تعيش فيه، وهو المستوى الذي يجعل نشاطها ودورها التنموي يمتد إلى نطاق البيئة الاجتماعية المحيطة بها، من هنا حرصت الباحثة على رصد دور المرأة في تنمية مجتمعها من خلال مشاركاتها الاجتماعية، والتي كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية كما يلي:

– حضور الأفراح والمآتم للأقارب وأهل القرية، بمتوسط حسابي 2.31 وانحراف معياري 0.73.

– تبادل الزيارات الاجتماعية مع أهل القرية، بمتوسط حسابي 2.24 وانحرف معياري 0.77.

– تقديم المساعدة للجيران وقت الحاجة، بمتوسط حسابي 2.22، وانحراف معياري 0.697.

– فض المنازعات بين الأهل والجيران بالقرية، بمتوسط حسابي 2.21، وانحراف معياري 0.83.

– خدمة القرية وتجميلها، بمتوسط حسابي 2.17 وانحراف معياري 0.844.

- المساهمة فى عمليات تحسين القرية ونظافتها ، بمتوسط حسابي 2.12 وانحراف معياري 0.848.
- العمل مع جمعية خيرية تخدم القرية، بمتوسط حسابي 2.11 وانحراف معيار 0.778.
- المساهمة فى بناء المساجد والمدارس، بمتوسط حسابي 2.08 وانحراف معياري 0.845.
- تقديم التبرعات النقدية والعينية للفقراء، بمتوسط حسابي 2.06 وانحراف معياري 0.794.
- حضرو الندوات الاجتماعية والسياسية، بمتوسط حسابي 2.05 وانحراف معياري 0.817.
- الاشتراك فى حملات تنموية بالقرية كمحو الأمية، بمتوسط حسابي 2.04 وانحراف معياري 0.726.
- مشاركة أهالي القرية في بحث المشاكل الاجتماعية وطرق حلها، بمتوسط حسابي 2.03 وانحراف معياري 0.679.
- أشارك في الانتخابات والاستفتاءات، بمتوسط حسابي 2.02 وانحراف معياري 0.68.
- الاتصال بالمسئولين لمتابعة المشكلات بالقرية وسرعة حلها ، بمتوسط حسابي 1.97 وانحراف معياري 0.784.
- عضوية حزب سياسي، بمتوسط حسابي 1.93 وانحراف معياري 0.717.

ويلاحظ على جملة النتائج السابقة أن العمل التطوعي يشكل حجر الزاوية في أي محاولة تنموية، وبخاصة في مجتمع مثل مجتمعنا المصري، في حاجة إلى تضافر الجهود الأهلية كافة جنبا إلى جنب مع مخططات الدولة، من أجل إحداث نمو حقيقي في المجتمع، والعمل التطوعي هو العمل الذي يقوم به أفراد المجتمع دون مقابل، ولا يرتبط في الغالب بالوظيفة أو المكانة الرسمية لمن يقوم به، بل هو عمل موجه إلى

خدمة المجتمع، دون انتظار مقابل لهذه الخدمة، ويلاحظ على جملة النتائج السابقة أن المرأة الريفية زادت مشاركتها في مثل تلك الآمال التطوعية ، كما يلاحظ أيضا أن إسهام المرأة في المشاركة السياسية ما زال دون المستوى المطلوب في الريف المصري.

(4) المساهمات البيئية لعمل المرأة غير مدفوع الأجر:

شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا بمشكلات البيئة، فلم تكن البيئة نقية أو خالية تماماً من تلك المشكلات التي تفاقمت في قطاعات الأنشطة البشرية جميعًا. وتعكس المشكلات البيئية مشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية أيضًا ، ومن ثَّم تستلزم الحلول المقدمة لها شمولاً في الرؤية والتوظيف الكفء للإمكانيات المادية والبشرية ، واقتناع الناس ووعيهم ومشاركتهم في الإصلاحات. ويُعد العمل مع الإنسان لكي يرشد سلوكياته في التعامل مع البيئة العنصر الحاسم في المحافظة عليها، حتى يمكن تحويل الإنسان من عنصر يشكل عبئا على التنمية وخطرا على البيئة إلى عنصر يكون دافعًا لعملية التنمية ومحافظًا على البيئة(1). ولذا جاء البعد البيئي أحد الأبعاد الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة، والباحثة في هذا المحور سوف تناقش نتائج الدراسة الميدانية المرتبطة بالمساهمات البيئية غير مدفوعة الأجر للمرأة الريفية، وهي ما يحتويه الجدول التالي:

(1) جاسم عبدالله: بعض العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتعامل مع البيئة بالمجتمع اليمني – دراسة ميدانية في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة اسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016، ص4.

جدول رقم (8) موقف عينة الدراسة من ممارسة الأدوار الاقتصادية غير مدفوعة الأجر

	الأنشطة البيئية غير مدفوع الأجر	مج الأوزان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
أ- ممارسات الحفاظ على البيئة:					
1	أهتم بزراعة أشجار الزينة داخل وخارج المنزل	687	2.06	0.849	5
2	لا اجمع أكوام السباخ بجوار المنزل	668	2.00	0.719	6
3	لا استخدام المخلفات النباتية فى التدفئة شتاءاً	659	1.97	0.631	7
4	التدخين فى الأماكن المغلقة يزيد من تلوث الهواء	726	2.17	0.794	4
5	أحافظ على المرافق العامة ولا القي المخلفات بها	765	2.29	0.881	3
6	إستخدام المبيدات بكثرة يؤثر على الصحة	824	2.47	0.781	2
7	من الجيد تعليم الأبناء المحافظة على البيئة	870	2.60	0.634	1
ب- ممارسات ترشيد الاستهلاك:					
8	الإستفادة من الشمس نهاراً فى الإضاءة يقلل من إستهلاك الكهرباء	990	2.96	0.186	1
9	يفضل إستخدام المصابيح الموفرة بدلاً من المصابيح العادية	846	2.53	0.678	2
1	من الجيد غلق الأجهزة الكهربائية بعد	797	2.39	0.669	4

0	الإستخدام لتقليل إستهلاك الكهرباء				
11	زيادة الماء عن اللازم تطيل فترة الطبخ بلا مبرر مما يزيد من إستهلاك الغاز	763	2.28	0.731	7
12	وضع غطاء على إناء الطهى يقلل كمية الغاز المستهلكة	789	2.36	0.758	6
13	يفضل إستخدام الشعلة الصغيرة عند عمل أى مشروب لتوفير الغاز	790	2.37	0.701	5
14	يفضل فتح صنبور المياه على القد وليس فتحها على الآخر	818	2.44	0.761	3
15	يجب غسيل الفواكه والخضرورات فى طبق ملئ بالماء لتقليل فقد المياه	745	2.23	0.704	8
16	رش الشوارع صيفاً بالمياه اهدار لمياه الشرب	701	2.10	0.710	10
17	غسيل الأوانى المنزلية فى مياه الترع يلوثها	679	2.03	0.654	11
18	القاء الحيوانات والطيور النافقة فى مياه الترع يؤدى الى إنتشار الميكروبات به	712	2.13	0.694	9
ج- ممارسات تدوير المخلفات:					
19	يمكن إعادة تشكيل العبوات البلاستيكية لإستخدامها فى أغراض الزينة بالمنزل	669	2.00	0.944	5
20	يمكن استخدام الأقمشة القديمة كمناشف للمطبخ أو كممسحة للارض	838	2.51	0.647	4
21	يمكن إستخدام بقايا الطعام كغذاء للحيوانات	938	2.81	0.431	1

22	إمكانية إستخدام العبوات الكرتونية لحفظ الأغراض المنزلية	859	2.57	0.536	3
23	من الضرورى الإستفادة من الأطعمة المتبقية بعمل أصناف جديدة منها	873	2.61	0.628	2
د- الممارسات المحافظة على الصحة العامة:					
24	إستخدام زيت القلى أكثر من مرة فى تحمير الطعام يسبب أمراض	747	2.24	0.828	9
25	وقوف الذباب على الأكل ينقل الأمراض كالتيفود	890	2.66	0.586	2
26	تنوع الطعام يمد أبنائى بإحتياجاتهم الأساسية اللازمة للحفاظ على صحتهم	846	2.53	0.696	4
27	من الضرورى غسيل الخضراوات والفاكهة جيداً للتخلص من الأتربة والميكروبات	850	2.54	0.682	3
28	من الجيد غسل ضرع الحيوان وتطهيره عند الحلب لتقليل تلوث اللبن	790	2.37	0.815	8
29	ضرورة الذهاب للطبيب عند ظهور أعراض مرضية على الأبناء للحفاظ على صحتهم	811	2.43	0.767	7
30	ضرورة غسل الأيدى قبل الأكل وبعده لتقليل الإصابة بالامراض	973	2.91	0.282	1
31	ضرورة الإكثار من تناول الخضروات والفاكهة للحفاظ على الصحة لإحتوائها على الفيتامينات المفيدة	819	2.44	0.757	6
3	ضرورة الإعتناء بالمكان الذى يتواجد به	825	2.47	0.804	5

2	الحيوان لعدم إصابته بأمراض				
المتوسط العام للأدوار البيئية غير مدفوعة الأجر				2.40	

تشير بيانات الجدول السابق إلى تنوع المساهمات البيئية التي تقوم بها المرأة الريفية في مجال المحافظة على البيئة وتنميتها، ويمكن تقسم تلك المساهمات إلى أربعة مجالات أساسية، نشير إليها فيما يلي:

أ- ممارسات الحفاظ على البيئة:

تؤدي المرأة الريفية أدواراً مهمة في مجال الحفاظ على البيئة من التلوث، ولعل من أهم تلك الأدوار التي كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية:

- من الجيد تعليم الأبناء المحافظة على البيئة، بمتوسط حسابي 2.60 وانحراف معياري 0.634.
- استخدام المبيدات بكثرة يؤثر على الصحة، بمتوسط حسابي 2.47 وانحراف معياري 0.781.
- أحافظ على المرافق العامة ولا ألقي المخلفات بها، بمتوسط حسابي 2.29 وانحرف معياري 0.881.
- التدخين فى الأماكن المغلقة يُزيد من تلوث الهواء، بمتوسط حسابي 2.17 وانحرف معياري 0.794.
- أهتم بزراعة أشجار الزينة داخل المنزل وخارجه ، بمتوسط حسابي 2.06 وانحراف معياري 0.849.
- لا أجمع أكوام السباخ بجوار المنزل، بمتوسط حسابي 2.00 وانحراف معياري 0.719.
- لا أستخدم المخلفات النباتية فى التدفئة شتاءً، بمتوسط حسابي 1.97 وانحراف معياري 0.631.

ب- ممارسات ترشيد الاستهلاك:

– الإفادة من الشمس نهاراً فى الإضاءة يقلل من استهلاك الكهرباء، بمتوسط حسابي 2.96 وانحراف معياري 0.186.

– يفضل استخدام المصابيح الموفرة بدلاً من المصابيح العادية، بمتوسط حسابي 2.53 وانحراف معياري 0.678.

– يفضل فتح صنبور المياه على القد ، وليس فتحها على الآخر، بمتوسط حسابي 2.44 وانحراف معياري 0.761.

– من الجيد غلق الأجهزة الكهربائية بعد الاستخدام لتقليل استهلاك الكهرباء، بمتوسط حسابي 2.39 وانحراف معياري 0.669.

– يفضل استخدام الشعلة الصغيرة عند عمل أى مشروب لتوفير الغاز، بمتوسط حسابي 2.37 وانحراف معياري 0.701.

– وضع غطاء على إناء الطهى يقلل كمية الغاز المستهلكة، بمتوسط حسابي 2.36 وانحراف معياري 0.758.

– زيادة الماء عن اللازم تطيل فترة الطبخ بلا مبرر مما يزيد من استهلاك الغاز، بمتوسط حسابي2.28 وانحراف معياري 0.731.

– يجب غسيل الفواكه والخضروات فى طبق ملئ بالماء لتقليل فقد المياه، بمتوسط حسابي 2.23 وانحراف معياري 0.704.

– إلقاء الحيوانات والطيور النافقة فى مياه الترع يؤدى إلى إنتشار الميكروبات به، بمتوسط حسابي 2.13 وانحراف معياري 0.694.

– رش الشوارع صيفاً بالمياه إهدار لمياه الشرب، بمتوسط حسابي 2.10 وانحراف معياري 0.710.

– غسيل الأوانى المنزلية فى مياه الترع يلوثها، بمتوسط حسابي 2.03 وانحراف معياري 0.654.

ج– ممارسات تدوير المخلفات:

– يمكن إستخدام بقايا الطعام بوصفه غذاءً للحيوانات، بمتوسط حسابي 2.81 وانحراف معياري 0.431.

– من الضرورى الإفادة من الأطعمة المتبقية بعمل أصناف جديدة منها، بمتوسط حسابي 2.61 وانحراف معياري 0.628.

– إمكانية استخدام العبوات الكرتونية لحفظ الأغراض المنزلية، بمتوسط حسابي 2.57 وانحراف معياري 0.536.

– يمكن استخدام الأقمشة القديمة بوصفها مناشف للمطبخ أو ممسحة للارض، بمتوسط حسابي 2.51 وانحراف معياري 0.647.

– يمكن إعادة تشكيل العبوات البلاستيكية لاستخدامها فى أغراض الزينة بالمنزل، بمتوسط حسابي 2.00 وانحراف معياري 0.944.

د– الممارسات المحافظة على الصحة العامة:

– ضرورة غسل الأيدى قبل الأكل وبعده لتقليل الإصابة بالأمراض، بمتوسط حسابي 2.91 وانحراف معياري 0.282.

– وقوف الذباب على الأكل ينقل الأمراض كالتيفود، بمتوسط حسابي 2.66 وانحراف معياري 0.586.

– من الضرورى غسيل الخضروات والفاكهة جيداً للتخلص من الأتربة والميكروبات، بمتوسط حسابي 2.54، وانحراف معياري 0.682.

– تنوع الطعام يمد أبنائى باحتياجاتهم الأساسية اللازمة للحفاظ على صحتهم، بمتوسط حسابي 2.53 وانحراف معياري 0.696.

– ضرورة الاعتناء بالمكان الذى يتواجد به الحيوان لعدم إصابته بأمراض، بمتوسط حسابي 2.47 وانحراف معياري 0.804.

– ضرورة الإكثار من تناول الخضروات والفاكهة للحفاظ على الصحة لاحتوائها على الفيتامينات المفيدة، بمتوسط حسابي 2.44 وانحراف معياري 0.757.

– ضرورة الذهاب للطبيب عند ظهور أعراض مرضية على الأبناء للحفاظ على صحتهم، بمتوسط حسابي 2.43 وانحراف معياري 0.767.

– من الجيد غسل ضرع الحيوان وتطهيره عند الحلب لتقليل تلوث اللبن، بمتوسط حسابي 2.37 وانحراف معياري 0.815.

– استخدام زيت القلى أكثر من مرة فى تحمير الطعام يسبب أمراضًا، بمتوسط حسابي 2.24 وانحراف معياري 0.828.

بالإضافة إلى ما سبق من نتائج ، فإن للمرأة دورًا فعالًا في تغيير الكثير من أنماط الاستهلاك ، وترشيد استخدام الموارد والنظافة وتقليل النفايات المنزلية والبلدية. فالأم هي المربي الأول للأجيال القادمة من صانعي القرارات رجالًا ونساء وارتباط الأبناء بالأم وتأثرهم بها له أبعاد تربوية مهمة تؤثر على الأنماط السلوكية الخاصة باستهلاك الموارد. حيث يكون لها دور فعال في تعليم الأجيال القادمة أنماط الاستهلاك مستدامة وترشيد استهلاك الموارد المختلفة ، وهنا يظهر أثر تعلم المرأة ومواكبتها لقضايا مجتمعها على التنمية الشاملة والمستدامة وتستطيع المرأة من خلال تعرفها على المنتجات المصنعة بواسطة تكنولوجيا نظيفة في مصانع ملتزمة بالقوانين والمؤشرات البيئية. خلق قوة ضغط على الصناعات الملوثة لتغيير أنماط إنتاجها إلى أنماط نظيفة صديقة للبيئة مثلاً من خلال توعية الأم لأفراد أسرتها بشراء المنتجات المصنعة الخالية من المواد الحافظة والملونة الضارة بالصحة لتحافظ على صحة أفراد أسرتها ، وتشكل في الوقت ذاته قوة ضاغطة فعالة أكثر من قوة القوانين. كما تشكل اختيارات المرأة لأنواع الأغذية الطبيعية الخالية من الهرمونات والمبيدات في حالة المنتجات الزراعية قوة ضاغطة في تغيير أنماط الزراعة الحالية المعتمدة على الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة الكيماوية ، مما سيكون له أكبر الأثر في تحول الزراعة

إلى نشاط صديق للبيئة(1). ومن هنا تنبع أهمية رفع الوعي البيئي لدى المرأة حتى تتمكن من تسخير طاقاتها لخدمة القضايا البيئية.

(5) معوقات مساهمة المرأة في التنمية المستدامة:

إن القيم الثقافية لأي مجتمع هي المحددة لدور المرأة ومكانتها فيها ، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وأنماط التحصيل والتعليم الذي يحصل عليه ، والتي تخلق نوعا من التمايز والفروق بين الذكور والإناث بالشكل الذي يؤدي الى تحديد الوظائف والمجالات سواء أكانت فكرية أم اجتماعية أم اقتصادية التي تُزَّج بها المرأة ؛ إذ ما تزال التقاليد والأعراف تضع القيود الكثيرة على إسهام المرأة خارج المنزل ، ويُنظر إليها على أنها "حاملة لشرف العائلة" ، ويأتى هذا التوصيف والترميز لها ممن لهم مسوغات التحجيم لدورها ولوجودها الإنساني ؛ حيث إنه في عُرْف الشخصية العربية ما يزال الشرف هو أعلى قيمة والنتيجة أنه لابد من حراسته ومراقبته ، ومن أجل هذا لا يزال يُجرى على المرأة الكثير من أشكال العزل المكاني والاجتماعي(2).

ويشير الباحث هنري عزام في بحثه الموسوم "المرأة العربية والعمل" إلى أسباب عديدة لتهميش دور المرأة في المجتمع العربي ، بعضها يُرجعها إلى أسباب نفسية تتعلق بشخصية المرأة العربية التي ما زالت تعاني السلبية وعدم الثقة بالنفس ، حيث تعتبر العمل حالة اضطرارية وقتية ، وأن الهدف الأول لها يتركز في حياتها الزوجية وحياة أطفالها. وأخرى تربوية تتعلق بأساليب التربية في (المنزل والمدرسة) حيث تعتبر مكانة الفتاة دون مكانة الفتى ، وأساليب التربية لا تغذي فيها روح التفوق على الرجل والإبداع في العمل المهني. بل تغرس فيها ما يسمح لأسرتها باتخاذ القرارات المهمة الخاصة بحياتها ، وتتمحور كل حياتها حول الرجل الأب والأخ والزوج ، الابن ، الذي

(1) ناهد محمود عرنوس: المرأة والتنمية المستدامة. مجلة التنمية الإدارية، السنة 28، العدد 127، 2010، ص56.

(2) عفاف عبد العليم: المرأة العربية ودورها في الإنتاج. جامعة قطر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، 1997، ص167 .

يتحمل (اجتماعيا) مسؤولية الأسرة ، ويتم تأهيله للعمل(1). ولقد حاولت الباحثة في دراستها الميدانية أن تبحث عن أكثر المعوقات التي تقف في سبيل مساهمة المرأة في التنمية المستدامة من وجهة نظر الريفيات محل الدراسة، وتبين ما يلي:

جدول رقم (9) موقف عينة الدراسة من مؤشرات المشاركة في التصويت على الانتخابات

العبارات		المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب العبارة
1	عدم توافر القدرات المادية	2.49	0.671	5
2	الروتين الحكومي وتعقد الاجرراءات	2.33	0.808	9
3	عدم وضوح الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية	1.78	0.843	10
4	عدم اقتناع الأزواج بفكرة عمل المرأة خارج المنزل	2.48	0.737	6
5	ارتفاع نسبة الأمية بين النساء	2.62	0.596	1
6	التمييز في الأجر ضد المرأة	2.50	0.753	4
7	عدم حصول المرأة على فرصها مساواة مع	2.59	0.600	2

(2) هنري عزام: المرأة العربية والعمل– مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية. مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بيروت ، 1993، ص274 .

	الرجل			
8	ضعف التدريب المهني للمرأة	2.47	0.713	7
9	نقص الخدمات الصحية المقدمة للمرأة في الريف	2.40	0.761	8
10	الأفكار الخاطئة عن عدم قدرة المرأة على القيام بأعمال معينة	2.52	0.635	3
	النظرة الدونية لعمل المرأة خارج المنزل	1.62	0.891	11

تكشف بيانات الجدول السابق عن المعوقات التي تقف أمام المرأة في مساهماتها التنموية، ويأتي في مقدمة هذه المعوقات:

1- ارتفاع نسبة الأمية بين النساء، بمتوسط حسابي 2.62 وانحراف معياري 0.596.

2- عدم حصول المرأة على فرصها مساواة مع الرجل، بمتوسط حسابي 2.59 وانحراف معياري .0.600

3- الأفكار الخاطئة عن عدم قدرة المرأة على القيام بأعمال معينة، بمتوسط حسابي 2.52 وانحراف معياري .0.635

4- التمييز في الأجر ضد المرأة، بمتوسط حسابي 2.50 وانحراف معياري .0.753

5- عدم توافر القدرات المادية، بمتوسط حسابي 2.49 وانحراف معياري .0.671

6- عدم اقتناع الأزواج بفكرة عمل المرأة خارج المنزل، بمتوسط حسابي 2.48 وانحراف معياري .0.737

7- ضعف التدريب المهني للمرأة، بمتوسط حسابي 2.47 وانحراف معياري .0.713

8- نقص الخدمات الصحية المقدمة للمرأة في الريف، بمتوسط حسابي 2.40 وانحراف معياري .0.761

9- الروتين الحكومي وتعقد الإجراءات، بمتوسط حسابي 2.33 وانحراف معياري 0.808.

10- عدم وضوح الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية، بمتوسط حسابي 1.78 وانحراف معياري .0.843

11- النظرة الدونية لعمل المرأة خارج المنزل، بمتوسط حسابي 1.62 وانحراف معياري 0.891.

سابعًا- التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. التركيز على حملات التوعية بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الريف ، وأهمية تبادل الأدوار داخل الأسرة وتوفير الخدمات المساندة لعمل المرأة وتكريس قاعدة مفادها "أن تربية الأولاد والاهتمام بالعائلة والمنزل ليس من واجبات المرأة فقط وإنما هي شأن أسري تقوم به المرأة والرجل معا".

2. توعية المرأة بحقوقها القانونية وإخراجها من إطار الجهل بالقوانين التي تسلب حقوقها التي منحتها إياها الأديان والقوانين.

3. تنظيم حملات توعية حول الصحة الإنجابية والأمراض السارية والمخاطر المتعلقة بسلامة الأطفال .

4. العمل على زيادة مشاركة المرأة في العمل ذي المردود المالي وزيادة مشاركتها في ملكية الموارد في قدراتها بهدف زيادة حجم تأثير المرأة في صنع القرار من خلال إلغاء

التمييز التقليدي ضد حق النساء في التقدم وزيادة الوعي الاجتماعي بدور النساء ، ووضعهن في المجتمع وزيادة الإجراءات التشريعية التي تضمن مشاركة النساء في الحياة العامة .

5. تطوير آليات وبرامج تدريب لتشجيع مشاركة النساء في العملية الانتخابية والنشاطات السياسية وغيرها من المجالات القيادية.

هوامش البحث:

إبراهيم عيسوي: التنمية في عالم متغير– دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها. ط2، القاهرة، دار الشروق، 2001.

أحمد حمدان محمد: الفقر كأحد معوقات التنمية المستدامة. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين بالقاهرة، العدد 55، يناير 2016.

أحمد محمد عبدالغني: الجمعيات الأهلية والتنمية المستدامة – دراسة استكشافية في قرية مصرية، مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة، مجلد 78، العدد 3، ابريل 2018.

اعتماد محمد علام وآخرون: قيم العمل الجديدة في المجتمع المصري. القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2007.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: المعلوماتية – نشرة إحصائية شهرية، العدد95، يناير 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة الربع سنوية – بحث القوى العاملة تقرير تحليلي، الربع الأول لعام 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية لإحصاءات منشآت الرعاية الاجتماعية عام 2018، يناير 2020.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: مصر في أرقام 2019.

أماني حامد ابراهيم حسن: العمل غير المأجور لربة البيت ودوره في تنمية اقتصاديات الأسرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية البنات، جامعة عين شمس، 1995.

ايمن أحمد وسحر محمد: محاولة لبناء دليل لقياس وعي الريفيين بممارسات التنمية المستدامة في ريف محافظة الشرقية. مجلة كلية الزراعة بجامعة المنصورة (J. Agric. Econom. and Social Sci.,)، المجلد 6، العدد 12.

باتر محمد على: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة. الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، 2003، ص189.

بوشتى الخزان وصالح البراري: البيئة والتنمية المستدامة باليمن. مجلة مقاربات ، مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية واستراتيجيات التواصل، العدد 32، 2018.

جاسم عبدالله: بعض العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتعامل مع البيئة بالمجتمع اليمني – دراسة ميدانية في مدينة المكلا بمحافظة حضرموت. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة اسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016.

جلود رشيد: آليات وركائز التنمية المستدامة. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الجزائر، العدد 28، 2018.

حامد عمار: مقالات في التنمية البشرية العربية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007.

حسن إبراهيم عيد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2000.

حسين ابن الطاهر: التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 24، مارس 2012.

حمد الله احمد الكيلانى: الاتجاهات السياسية لعمال الصناعة وأثرها على التنمية في مصر. رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعه أسيوط: كليه الآداب، قسم الاجتماع، 2001.

رجاء عبد الودود: دور المرأة المصرية العاملة فى التنمية الاجتماعية. دراسة ميدانية على قرية ومدينة بمحافظة المنيا, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 1980.

رقية عبد اللاه محمد حردان : أثر القيم الريفية على دور المرأة الريفية العاملة فى مجتمع المصنع – دراسة ميدانية فى بعض مصانع صعيد مصر ، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم اجتماع، جامعة أسيوط،1987.

سحر أحمد محمد خليفة: العمل التطوعي للمرأة في الريف، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 1992.

سعد طه علام: التنمية والمجتمع. القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007.

سلوى عبد الحميد الطويل : دور المرأة فى عمليات التنمية الريفية – دراسة ميدانية فى إحدى قرى مركز بلقاس، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الآداب – الدراسات الإنسانية ، 1979.

سماح عبدالغني عبدالعزيز: التغير الاجتماعي والأنماط الجديدة للعمل غير المأجور للمرأة الريفية. مجلة فكر وإبداع اصدار رابطة الأدب الحديث، الجزء 82، 2014.

سمية رمدوم: التنمية المستدامة – مقاربة مفاهيميه. أعمال المؤتمر العلمي الدولي "الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، مارس 2017.

شيماء عماد: أنماط العمل وأثرها على العلاقات الاجتماعية – دراسة على عينة من العاملين بجامعة أسيوط. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016.

طلعت إبراهيم لطفي: الخدمة الاجتماعية العمالية. القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر، 2007.

طلعت مصطفى السروجي وفؤاد حسين: التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة. جامعة حلوان، مركز توزيع ونشر الكتاب الجامعي، 2002.

عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية. الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997.

عبد الغفار محمد أحمد: في تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية في السودان– مجموعة دراسات، القاهرة، مركز البحوث العربية والافريقية، 2000.

عبد الهادي الجوهري وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2001.

عبد الهادي الجوهري: أسس علم الاجتماع. ط10، الإسكندرية، المكتبة الجامعية, 2002.

عبدالعزيز على بديوي: فعالية برامج التنمية المحلية في ضوء الألفية الثالثة للتنمية – دراسة ميدانية بقرية العقال القبلي. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة اسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع،2013.

عبدالله أبو حيرة: البيئة والتنمية المستدامة. مجلة كلية الآداب بجامعة طرابلس، العدد 21، ديسمبر 2012.

عزه مصطفي السعيد سلامة: تحليل سوسيولوجي للأدوار الوظيفية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الريفية في بعض مجالات التنمية بقريتين من قري محافظة الدقهلية. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة المنصورة، 1997.

عفاف عبد العليم: المرأة العربية ودورها في الإنتاج. جامعة قطر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، 1997.

على عبد الرازق جلبي: علم اجتماع السكان. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2008.

على عطية مسعود: التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها. مجلة كلية التجارة، جامعة اسيوط، مجلد 21، العدد36، يونيو 2004.

علي فهمي: دور المرأة في المجتمع. من خلال الجهود النسائية في العمل الشعبي , المجلة الاجتماعية القومية , المجلد الثاني عشر , العدد الأول , يناير 1975.

علياء شكري وآخرون: المرأة في الريف والحضر– دراسة لحياتها في العمل والأسرة. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

فاطمة علي عبد الله عباس: برامج التنمية الريفية وعلاقتها بواقع المرأة اليمنية دراسة اجتماعية تطبيقية لقرى تهامة. رسالة ماجستير غير منشورة، اليمن، جامعة صنعاء، 2003.

فتيحة طويل: التنمية المستدامة عملية للتغير الاجتماعي. أعمال المؤتمر العلمي الدولي "الوقف الاسلامي والتنمية المستدامة" مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح بالأردن، مارس 2017.

كمال التابعي: تغريب العالم الثالث – دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية. ط1، القاهرة، دار المعارف, 1993.

كمال التابعي: دراسات في علم الاجتماع الريفي. ط1، القاهرة، دار المعارف، 1993.

محمد شفيق: التنمية الاجتماعية – دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. ط3، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2000.

محمد صديق محمد حسن: التعليم والتنمية المستدامة. مجلة التربية، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، السنة 38، العدد 168، 2009.

محمد عبداللطيف: التنمية المتواصلة والتخطيط البيئي للمجتمعات الريفية الجديدة في المناطق الصحراوية. مجلة كلية الهندسة بجامعة المنيا، المجلد 20، العدد1، يوليو 2001.

محمد قطب: دور الإعلام في التنمية المستدامة. مجلة العربي للدراسات الاعلامية، المركز العربي للأحاث والدراسات الاعلامية، العدد1، ابريل 2019.

محمد محمود حسن: دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة – دراسة حالة الأوقاف في الأردن، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، 2002.

محمد محمود محمد سرحان: تقويم مشروع الأنشطة الإنتاجية للسيدات المنتفعين بالأراضي الجديدة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي – دراسة ميدانية بمنطقة شرق الحفير بمحافظة الدقهلية. دورية الثقافة الشعبية، جامعة المنصورة، كلية الآداب، العدد 3، 2002.

محمد ياسر الخواجة: علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق. الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولي، 1998.

مديحة محمد السفطى: مساهمة المرأة في التنمية بين القانون والواقع، د.ن.

مراد ناصر: التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عنابة، العدد 26، يونيو 2010.

مرفت صدقى عبد الوهاب السيد: دراسة بعض مشكلات المرأة بالأسرة الريفية في ظل الأهداف الإنمائية للألفية بمحافظة أسيوط. مجلة كلية الزراعة، بجامعة المنصورة، المجلد2، العدد 8، سنة 2011.

معتز بالله عبدالفتاح: التنمية المستدامة وقضايا المرأة العربية – رؤية قطاع من الشباب العربي. القاهرة، منظمة المرأة العربية، 2011.

ناجي بدر ابرهيم: علم الاجتماع الريفي.

نادية السيد عمر وآخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1995.

نادية شفيق العطار: دور المرأة في التنمية– دراسة ميدانية مطبقة علي قرية المنوات محافظة الجيزة , المجلة الاجتماعية القومية , العدد 1 , 2 , يناير _ مايو 1981.

ناهد محمود عرنوس: المرأة والتنمية المستدامة. مجلة التنمية الإدارية، السنة 28، العدد 127، 2010.

نجلاء عبدالحميد راتب: الاقتصاد والمجتمع. جامعة بنها، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2016.

نوزاد عبدالرحمن: التنمية المستديمة في المنطقة العربية – الحالة الراهنة وتحديات المستقبلية. مجلة شؤون عربية، الجامعة العربية، العدد 125، 2006.

هناء حافظ بدوي: أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2002.

هند محمد المأمون: الثقافة الريفية ومشاركة المرأة في التنمية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة أسيوط، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2005.

هنري عزام: المرأة العربية والعمل– مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية. مركز دراسات الوحدة العربية، المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية ، بيروت ، 1993.

هنية محمد أحمد قاسم: العوامل الاجتماعية المؤثرة على مشاركة المرأة العاملة فى تنمية المجتمع . دراسة ميدانية على عينة من العاملات بمدينة جهينة . محافظة سوهاج . رسالة ماجستير، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم اجتماع، 1994.

Devid Wolch: The Human Development in there world. the world Bank, 2016.

B. S. Turner: "The Cambridge Dictionary of Sociology", New York: Cambridge University Press, 2006.

Edgar F. Borgatta, and Rhonda J. V. Montgomery (eds.); "Encyclopedia of Sociology". Second Edition, New York: Macmillan Reference USA, 2000.

Jeffrey D. Sachs; The age of sustainable development. New York: Columbia University Pressm 2015.

Mahbub ul haq; Reflections On Human Development. New York, Oxford University Press, 1995.